الدليل الإرشادي
بشأن تسجيل الخسائر البشرية

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

© 2021 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة في جميع أنحاء العالم
HR/PUB/19/1
eISBN: 978-92-1-005407-2
صورة الغلاف: الوكالة الأوروبية للصور الصحفية – وكالة EFE الإسبانية /محمد بدرة

يرجى توجيه طلبات اقتباس المقتطفات أو النسخ إلى مركز تصاريح حقوق الطبع والنشر على الموقع copyright.com.

أما جميع الاستفسارات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص، بما في ذلك الحقوق الفرعية، فيرجى توجيهها إلى منشورات الأمم المتحدة على العنوان التالي:

United Nations Publications,
405 East 42nd Street, S-09FW001,
New York, NY,
10017, United States of America
البريد الإلكتروني: Permissions@un.org
الموقع الإلكتروني: Shop.un.org/ar

منشور للأمم المتحدة، صادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام، ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإشارة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

الدليل الإرشادي
بشأن تسجيل الخسائر البشرية

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

نيويورك وجنيف، 2021

تصدير

يحظى تسجيل الخسائر البشرية بتقدير متزايد كوسيلة مهمّة وفعّالة لتعزيز حماية المدنيين في المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة وغيرها من المناطق. وتتمثل أهدافه الرئيسية في تحديد أنماط الضرر وإلقاء الضوء على السلوك الذي يترك أشد الأثر على المدنيين، وفي بعض الحالات، على المسؤولين عن هذا السلوك. وتقوم قاعدة الأدلة المستمدة من تسجيل الخسائر البشرية في الكثير من الأحيان بتيسير التعامل مع أطراف النزاع وإرشاد جهودهم لتعزيز حماية المدنيين والحيلولة دون حدوث انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما يمثل تسجيل الخسائر البشرية جسراً لتعزيز الحوار والتنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى المشاركة في أنشطة الحماية، بما في ذلك العاملون في المجال الإنساني، الأمر الذي يُسهم في توجيه الموارد إلى المجتمعات ذات الاحتياجات الملحّة في مجال الحماية.

ولا يقتصر تسجيل الخسائر البشرية على المدنيين أو حالات النزاع المسلح فحسب، بل يتم تطبيقه أيضاً في الحالات التي تشهد تدهوراً لحقوق الإنسان وفي بيئات ما بعد النزاع. وبوجه عام، يتم الإعلان عن المعلومات المتعلقة بالخسائر البشرية، بما في ذلك نشرها الآني، بعد إجراء تحقيقات مستفيضة. فذلك يضمن إمكانية استخدام هذه المعلومات عبر فترات زمنية ومن قبل مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة ولأغراض مختلفة، بما في ذلك الإنذار المبكر والوقاية والاستجابة والمساءلة وجبر الضرر وضمان عدم التكرار.

وقد اكتسبت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان خبرات واسعة في مجال تسجيل الخسائر البشرية، إذ تم إنشاء أقدم نظام للأمم المتحدة يُعنى بتسجيل الخسائر البشرية عام 2007 من قبل وحدة حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ومنذ ذلك الحين، تم إطلاق أنظمة لتسجيل الخسائر البشرية في كل من العراق وليبيا والصومال ودولة فلسطين وأوكرانيا واليمن. وتواصل المفوضية جهودها في هذا المضمار من خلال مشاركتها في خطة مجلس الأمن لحماية المدنيين وباعتبارها راعية لمؤشر أهداف التنمية المستدامة بشأن الوفيات المرتبطة بالنزاع (16.1.2.).

ويستفيد هذا الدليل الإرشادي بشأن تسجيل الخسائر البشرية من الممارسات الجيدة والدروس المستفادة التي تم جمعها خلال 10 سنوات من الخبرة في تسجيل الخسائر البشرية في حالات مختلفة. كما يستند إلى الخبرة المباشرة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تسجيل الخسائر البشرية ضمن مجموعة متنوعة من السياقات، وإلى المشاورات مع الجهات الأخرى المشاركة في تسجيل الخسائر البشرية وإلى استعراض للمؤلفات المتزايدة في هذا المجال. وعلى الرغم من أن الخبرات المكتسبة حتى الآن كانت بشكل رئيسي في سياق النزاعات، إلا أن هذا الدليل الإرشادي يتناول تسجيل الخسائر البشرية في كل من حالات النزاع والسلم. ويتمثل الهدف من هذا الدليل الإرشادي في المساعدة في تنسيق الممارسات في هذا المجال الحيوي وتعزيزها وفي الوقت ذاته توسيع عدد المصادر التي توفر معلومات موثوقة ودقيقة وشاملة عن الخسائر البشرية ضمن سياقات مختلفة. وبهذه الطريقة يمكننا تسخير كامل إمكانات هذه الأداة لتوفير الحماية الفعّالة للحق في الحياة للجميع وتعزيزه والدفاع عنه.

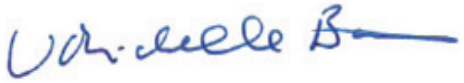

مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

ميشيل باشيليت

المحتويات

أولاً.	**تسجيل الخسائر البشرية في ممارسات الأمم المتحدة**	**1**
ثانياً.	**الأهداف**	**3**
ثالثاً.	**مقدمة**	**4**
رابعاً.	**ما هو تسجيل الخسائر البشرية؟**	**8**
خامساً.	**لماذا نُسجّل الخسائر البشرية؟**	**11**
سادساً.	**متى يجب النظر في تسجيل الخسائر البشرية؟**	**14**
	أ. العوامل السياقية	14
	ب. العوامل الخاصة بمنظمة معينة	15
سابعاً.	**كيفية إنشاء نظام لتسجيل الخسائر البشرية؟**	**17**
	أ. المبادئ التوجيهية الرئيسية لتسجيل الخسائر البشرية	17
	ب. تحديد النطاق	18
	ج. استحداث نظام قوي	23
	د. الحث على التغيير	30
	هـ. قياس التقدم المحرز	32
ثامناً.	**الخلاصة**	**33**
تاسعاً.	**مرفق: نموذج للإرشادات الداخلية لتسجيل الخسائر البشرية**	**34**

رموز

يجب القيام بذلك | ينبغي القيام بذلك | الحذر مطلوب | معلومات مفيدة

تستخدم الرموز الواردة أعلاه في هذا الدليل الإرشادي بشأن طرائق نظام تسجيل الخسائر البشرية. ويشير الرمزان "يجب القيام بذلك" و"ينبغي القيام بذلك" بشكل أساسي إلى الممارسات التي يجب ترسيخها؛ بينما يشير رمز "الحذر مطلوب" إلى الجوانب التي تتطلب اهتماماً خاصاً؛ أما رمز "معلومات مفيدة" فهو لتوضيح أو إبراز نقاط معينة.

أولاً. تسجيل الخسائر البشرية في ممارسات الأمم المتحدة

قامت الأمم المتحدة بتسجيل الخسائر البشرية في عدد من الحالات، سواء من خلال وحدات حقوق الإنسان في بعثات السلام أو من خلال مكاتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وتعد تجربة تسجيل الخسائر البشرية التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان هي الأكثر شمولاً والأقدم عهداً. وفي معظم الأحيان، غطى تسجيل الخسائر البشرية الوفيات والإصابات في صفوف المدنيين خلال الأعمال العدائية النشطة؛ في حين قامت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في بعض الحالات الأخرى بتسجيل الخسائر البشرية خارج نطاق النزاعات المسلحة.

وغالباً ما تكون البيئة التي يتم فيها تسجيل الخسائر البشرية صعبة، في ظل القيود التي تكتنف الوصول إلى موقع الأحداث أو المنطقة التي يتم فيها الإبلاغ عن وقوع الخسائر البشرية أو كليهما معاً. مع ذلك، فإن المنهجية المطبّقة تضمن أن يُشكل تسجيل الأمم المتحدة للخسائر البشرية أساساً موثوقاً لفهم الوضع على أرض الواقع، وقياس التغيير وتقديم المعلومات التي تسترشد بها القرارات ذات الصلة بالوقاية والاستجابة، بما في ذلك التخطيط والعمليات ووضع السياسات.

ولا تعد البيانات المتعلقة بالخسائر البشرية مجموعة من الأرقام المجردة فقط، فهي تمثل أشخاصاً لديهم عائلات وينتمون إلى مجتمعات. ويعد الغرض الأساسي من جهود جمع البيانات توفير الدعم والحماية لهؤلاء الأفراد والمجتمعات ولحقوقهم. في الوقت ذاته، تعني المتطلبات الصارمة للتحقق من المعلومات حول الخسائر البشرية في السياقات التي تتسم غالباً بعدم الثقة أو التضليل أو كليهما معاً أنه غالباً ما يتم النظر إلى تسجيل الخسائر البشرية التي تضطلع به الأمم المتحدة على أنه أحد مصادر المعلومات القليلة الموثوقة ويتم الاعتراف به على هذا النحو من قبل جميع الجهات الفاعلة.

وقد تكون البيانات المتعلقة بالخسائر البشرية بمثابة إنذار مبكر ووسيلة لرفع مستوى الوعي بالتطورات الجارية أو المناصرة المباشرة والقائمة على الأدلة بشأن قضايا محددة تثير القلق. فعلى سبيل المثال، استخدمت وحدة حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بيانات الخسائر البشرية التي قامت بجمعها للفت الانتباه إلى حالة عشرات الآلاف من سكان محافظة نينوى، ومعظمهم من أفراد المجتمع اليزيدي، الذين فروا إلى جبل سنجار، حيث حاصرهم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في أعقاب الهجوم الذي شنه في آب/أغسطس 2014.[1] وفي أفغانستان، وفّر تسجيل الخسائر البشرية الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان قاعدة أدلة أبرزت الحاجة إلى تمويل القوات الوطنية الأفغانية وتدريبها، الأمر الذي أدى إلى تنفيذ أنشطة لإزالة الذخائر غير المنفجرة من مواقع محددة والتدريب على إزالة الألغام في أعقاب العمليات.

كما تم استخدام بيانات الخسائر البشرية كنقطة انطلاق للعمل مع الجهات الفاعلة ذات الصلة. ففي اليمن، تم التواصل مع أطراف النزاع من خلال التبادل الكتابي للمعلومات بشأن الحوادث المنسوبة إلى ذلك الطرف. أما في أفغانستان، فقد كان تسجيل الخسائر البشرية بمثابة وسيلة للتواصل، شفهياً وكتابياً مع أطراف النزاع، بما في ذلك حركة طالبان. وقد أدى ذلك إلى إحداث تغييرات في سلوك الأطراف. فعلى سبيل المثال، أدى التوثيق حول تأثير التواجد العسكري في المناطق المدنية في أوكرانيا إلى تحرك القوات على المستوى المحلي، في حين أدى التواصل في أفغانستان إلى مراجعة "قوائم الأماكن الممنوعة من القصف". وفي كل من أفغانستان وأوكرانيا، أدت جهود المناصرة المستندة إلى بيانات الخسائر البشرية إلى إنشاء وحدات في إطار المؤسسات العسكرية تتعقب الخسائر في صفوف المدنيين بهدف التخفيف من

[1] بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق – مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نداء من أجل المساءلة والحماية: الأيزيديون الناجون من الأعمال الوحشية التي ارتكبها داعش، آب/أغسطس 2016 (www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/UNAMIReport12Aug2016_ar.pdf).

الضرر الذي يلحق بالمدنيين وتعزيز حمايتهم. وفي العراق، أدت مشاركة المعلومات التي حصلت عليها وحدة حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق إلى إجراء تحقيق من قبل التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة هناك. وقد استرشدت العمليات بالدروس المستفادة من تلك الحادثة لتقليل الخسائر في صفوف المدنيين أثناء القتال في الموصل.

وتكفل التقارير الدورية العامة التي تشمل معلومات واضحة عن المنهجية توفير البيانات والتحليل المتعمق من أجل استخدامها من قبل العديد من الجهات الفاعلة ولأغراض متنوعة. وعلى الرغم من أنه قد يتم إصدار بعض المعلومات في وقت يقترب من "الزمن الحقيقي"، لأسباب من قبيل التأثير على العمليات لتقليل الخسائر في صفوف المدنيين أو الدعوة إلى إجراء تحقيقات وضمان المساءلة في حوادث محددة، إلا أن التقارير الدورية توفر الأساس للحصول على فهم دقيق للاتجاهات والأنماط والمقارنات بمرور الزمن.

وفي اليمن، دعت البيانات الصحفية التي أعقبت حوادث مهمة الأطراف بطرق شتى إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، وإجراء التحقيقات، وضمان المساءلة، وتوفير سبل الانتصاف وجبر الضرر للضحايا. بالمثل، دعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في أعقاب مقتل أشخاص بالرصاص أثناء مظاهرات في فنزويلا، السلطات إلى الامتناع عن استخدام القوة المفرطة وطالبت بإجراء تحقيق مستقل ونزيه. وفي ليبيا، نشرت وحدة حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تقارير شهرية تقدم ملخصاً مقتضباً عن الخسائر البشرية بالإضافة إلى الحوادث الأخرى التي تلحق الضرر بالمدنيين كتدمير المنشآت المدنية. كما تم استخدام المعلومات عن الخسائر البشرية لتقديم احاطات للمجتمع الدولي والشركاء الآخرين وتزويد التقارير الأخرى للأمم المتحدة بالمعلومات، كالتقارير المتعلقة بالأطفال في النزاعات المسلحة وحماية المدنيين. على غرار ذلك، أصدرت وحدة حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال تقارير شهرية تبيّن أنماط الخسائر في صفوف المدنيين وتغطي الشواغل الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان.

وتم أيضاً استخدام البيانات المتعلقة بالخسائر البشرية في سياق العمليات السياسية. ففي أوكرانيا، تمت الإشارة إلى البيانات الصادرة عن بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا في إطار عملية السلام التي ترعاها مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وكذلك جرى الإشارة إليها في محافل أخرى حول النزاع في شرق أوكرانيا. وكانت هذه البيانات مفيدة أيضاً للجهات الفاعلة في المجال الإنساني التي تستشهد بانتظام بالأرقام الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حول الخسائر البشرية. فعلى سبيل المثال، يستشهد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بانتظام بتقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حول الوفيات خلال تصعيد الأعمال العدائية في غزة واستخدمها في أنشطة المناصرة والتواصل مع السلطات.

وساعدت البيانات المتعلقة بالخسائر البشرية أيضاً في التأثير على السياسات. ففي أوكرانيا، لعبت جهود المناصرة المستندة إلى وثائق مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن الخسائر في صفوف المدنيين دوراً مهماً في إحداث تغييرات تشريعية للسماح لفئات معينة من المدنيين، ممن تسببت الأعمال العدائية المسلحة في إعاقات لهم، بالتمتع بمزايا المحاربين القدماء. وفي أفغانستان، ساعد التحقق من المعلومات حول الإصابات بين المدنيين في دعم الحصول على الخدمات، كبرامج المساعدة المدنية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية.

كما يتم تسجيل الخسائر البشرية من قبل العديد من الجهات الفاعلة خارج الأمم المتحدة، سواء كانوا أفراداً أم كيانات، حيث يقومون بجمع المعلومات عن الضحايا وتوثيقها ومشاركتها. وربما يقومون بذلك من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل وبدوافع مختلفة وعلى نطاق محدود إلى حد ما. مع ذلك، تعتبر كل معلومة موثقة مفيدة، سواء في التحقيقات الحالية أم المستقبلية، أو في التعامل مع المحاورين المعنيين، وذلك لضمان صون كرامة الضحايا وأسرهم، وإثبات الحقيقة، وتوفير سبل الانتصاف وجبر الضرر وتعزيز المساءلة. وبينما قد تركز بعض الجهات الفاعلة على هدف واحد فقط، تسعى عملية تسجيل الخسائر التي تضطلع بها الأمم المتحدة إلى توفير المعلومات لجميع هذه العمليات. ويعكس هذا *الدليل الإرشادي* ذلك من خلال رفع سقف القيام بتسجيل الخسائر البشرية، علماً أن الوصول إلى هذا السقف قد يتطلب توفر الوقت والموارد وأن الأنظمة التي تسعى إلى تحقيق هدف واحد فقط قد تختلف في النهج الذي تتبعه.

ثانياً. الأهداف

UN/OHCHR Photo/Yemen

يسعى هذا الدليل الإرشادي بشأن تسجيل الخسائر البشرية إلى توفير إرشادات منهجية وتشغيلية تستند إلى القانون الدولي والمعايير المنهجية، وتستعين بممارسات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ويهدف هذا الدليل الإرشادي إلى:

1. مساعدة صانعي القرار في تحديد ما إذا كان ينبغي القيام بتسجيل الخسائر البشرية في حالة معينة؛
2. دعم إنشاء نظام لتسجيل الخسائر البشرية من خلال تحديد الاعتبارات الرئيسية والخطوات الواجب تنفيذها؛
3. إرشاد القرارات بشأن استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها.

ثالثاً. مقدمة

يعتبر تسجيل الخسائر البشرية شكلاً من أشكال رصد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويمكن القيام به في سياقات شديدة التنوع، بما في ذلك التسجيل المنهجي لمجموعة من الانتهاكات التي يتم ارتكابها خلال الأوضاع المتردية أو الأزمات أو النزاعات المسلحة أو الأزمات الممتدة، أو تحديد "أنماط الضرر" الذي يلحق بالمدنيين بسبب نزاع مسلح. وبالإضافة إلى انتهاكات الحق في الحياة وبالاعتماد على المعلومات المتاحة، قد يساعد تسجيل الخسائر البشرية في رصد حقوق السلامة الشخصية والصحة والتعليم وحرية التعبير، من بين غيرها من الحقوق. ويتم ذلك عن طريق توثيق الوفيات بصورة فردية وتوثيق الإصابات في بعض الحالات، ويشمل عموماً تفاصيل حول تاريخ ومكان الوفاة أو الإصابة، وعمر الضحية وجنسها، وسبب الوفاة أو الإصابة، والجاني المزعوم. وتتيح هذه البيانات إجراء مقارنات على مدى فترة من الزمن، وعبر مناطق وجهات فاعلة مختلفة، مما يسهم في تعميق فهم الظروف السائدة والأوضاع وفقاً لتطورها على أرض الواقع.

وقد أكدت الخبرة التي تم اكتسابها حتى الآن فعالية تسجيل الخسائر البشرية وتأثيره الإيجابي على حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الإنذار المبكر والوقاية والاستجابة. فتسجيل الخسائر البشرية يساعد في تحديد الممارسات الضارة؛ ويوفر أساساً لجهود المناصرة لاتخاذ تدابير التخفيف ووضع السياسات وإدخال التغييرات التكتيكية أو العملياتية؛ ويعمل على رصد فعالية تدابير التخفيف التي يمكن اتخاذها وتقييمها؛ ويمكن أن يدعم وضع السياسات حول سبل الانتصاف وجبر الضرر؛ ويوفر أساساً للمناصرة لاتخاذ تدابير تأديبية والقيام بعمليات المساءلة. في الوقت نفسه، لا تعد البيانات بشأن الخسائر البشرية حكراً على مجتمع بعينه بل تمثل قاعدة معلومات لمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة التي تستخدمها بطرق متنوعة، ولو كان استخدامها بالدرجة الأولى هو لتعزيز حماية حقوق الإنسان.

وكما هو الحال في أنشطة الرصد الأخرى، تتوقف طرائق تسجيل الخسائر البشرية على السياق المحدد، والاستخدام المحتمل للمعلومات، والتأثير المرغوب على حقوق الإنسان. على ضوء ذلك، يختلف نطاق كل نظام لتسجيل الخسائر البشرية باختلاف السياق من حيث نوع الضرر الذي تم إلحاقه، والطرق المستخدمة، والضحايا المسجلين أو المستبعدين، ومجموعة الظروف التي تمت تغطيتها. وتدل التجربة حتى الآن على أن تسجيل الخسائر البشرية قد يكون أكثر فاعلية عندما: 1) يعتمد على منهجية محكمة تضمن دقة البيانات وموثوقيتها؛ 2) تكون المنهجية التي يتبعها شفافة بحيث تمكن المستخدمين من تحديد نقاط الضعف المحتملة والقيود على البيانات واستخدامها؛ 3) يتم دمج جهود تسجيل الخسائر البشرية في استراتيجية أوسع للرصد والمناصرة تهدف إلى تعظيم الأثر التي تحدثه في مجال حقوق الإنسان.

ويسعى هذا *الدليل الإرشادي* للإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو تسجيل الخسائر البشرية؟
- لماذا ومتى يتم النظر في القيام بتسجيل الخسائر البشرية؟
- كيف نقوم بإنشاء نظام لتسجيل الخسائر البشرية؟
- كيف نستخدم نظام تسجيل الخسائر البشرية؟

سلسلة اتخاذ قرار تسجيل الخسائر البشرية

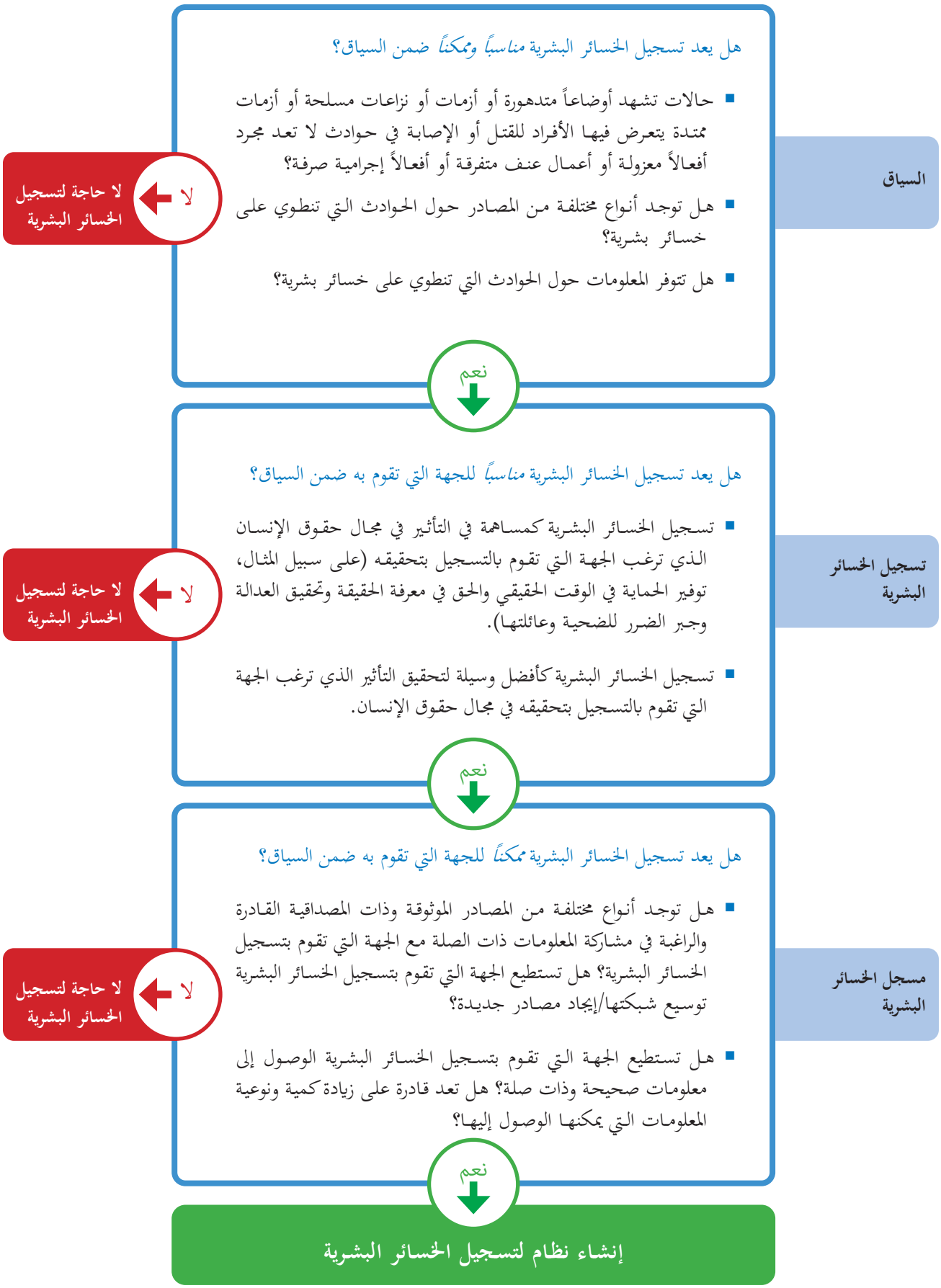

إنشاء نظام لتسجيل الخسائر

الخطوات الرئيسية

1. **عرّف من يمكن اعتباره "خسارة بشرية"**: حدد الإطار القانوني وقيم المعلومات المتاحة وضع الحدود التعريفية (الإدراج/الاستبعاد)
2. **وحّد فئات البيانات**: حدد المصطلحات التي سيتم استخدامها وقم بتعريفها
3. **تحقق من المعلومات**: حدد معيار التحقق الواجب إتباعه وكيفية تطبيقه
4. **حدد الحد الأدنى من البيانات وتصنيفها**: انظر أدناه
5. **استحدث أدوات مناسبة وآمنة لإدارة المعلومات وقم باستخدامها**: انظر أدناه
6. **طبق معايير الإثبات**: حدد معايير الإثبات الواجب إتباعها وكيفية تطبيقها
7. **ضع آليات داخلية لضبط الجودة**: حدد طرق ضبط جودة المعلومات ووضح الأدوار والمسؤوليات لضبط الجودة
8. **قم بجهود مناصرة محددة الأهداف**: ضع استراتيجية للمناصرة؛ وعند استخدام معلومات تسجيل الخسائر البشرية، قدم وصفاً للمنهجية التي تم إتباعها، واستخدم المحاذير، واربط البيانات المتعلقة بالخسائر البشرية بالتطورات الأوسع نطاقاً/التحليلات السياقية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني
9. **قس التقدم**: قم بمراجعة السياق بشكل دوري، وحدد أثر عملية تسجيل الخسائر البشرية والنتائج المترتبة عليها

يجب على كل جهة تقوم بتسجيل الخسائر البشرية أن تضع إرشادات خاصة بالسياق تبنى على المعايير الواردة في هذا الدليل الإرشادي وتغطي كل خطوة من الخطوات. ويتوفر نموذج لهذه الإرشادات في المرفق الملحق بهذا *الدليل الإرشادي*.

وقد يستغرق الأمر بعض الوقت لتناول كل خطوة من هذه الخطوات بقدر كاف من التفصيل من أجل التطبيق المنتظم والموحد من قبل أعضاء الفريق. ولذلك لا بد أن ينظر مسجلو الخسائر البشرية في إطلاق مرحلة تجريبية/ابتدائية يتم خلالها الاحتفاظ بالمعلومات داخلياً إلى أن يتم بناء النظام ومعالجة المسائل المتعلقة بالمنهجية وغيرها من المسائل التي تتم إثارتها.

UNSMIL Photo

الحد الأدنى من البيانات

1. موقع الحادثة
2. تاريخ الحادثة
3. نوع الحادثة
4. عدد القتلى، الجرحى (ملحوظة: بعض أنظمة تسجيل الخسائر البشرية تغطي الوفيات فقط)
5. سبب الوفاة أو الإصابة
6. وضع الضحية وفقاً للقانون الدولي الإنساني
7. الجاني المزعوم

+ قد تتطلب الأنظمة الفردية بيانات إضافية اعتماداً على نطاقها المحدد

البيانات المرغوبة

بقدر الإمكان، يجب أن يتم أيضاً جمع البيانات والتحقق منها لتحديد:

1. اسم الشخص الذي تعرض للقتل أو الإصابة
2. زمن الحادثة
3. سبب الحادثة/الهدف المقصود
4. الوسائل والطرق المستخدمة
5. تحديد الانتهاك
6. المتابعة
7. أنواع أخرى من الضرر

بقدر المستطاع، لا بد أيضاً من تسجيل الخسائر البشرية غير المعروفة والتحقق منها.

الحد الأدنى من تصنيف البيانات

1. نوع الجنس (رجل/امرأة/غير معروف)
2. العمر (بالغ/طفل/غير معروف)
3. صحفي/نقابي/مدافع عن حقوق الإنسان/موظف في مجال الرعاية الصحية/متعدد الوظائف (العديد مما ذلك)/غير ذلك (ليس أي مما ذكر)/غير محدد*
4. سبب الوفاة أو الإصابة
5. وضع الضحية وفقاً للقانون الدولي الإنساني

+ قد يتم إدراج حد أدنى آخر من تصنيف البيانات بناءً على السياق

* يسمح هذا التصنيف باستخدام البيانات (شريطة الموافقة المستنيرة) في الإبلاغ عن مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.10.16.، خاصة فيما يتعلق بعدد حوادث القتل التي تم التحقق منها وغيرها من الأفعال التي تلحق الأذى بالصحفيين والنقابيين وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان خلال الاثني عشر شهراً الماضية، ووفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2286 (2016) بشأن حماية العاملين في المجال الطبي.

تصنيف البيانات المرغوب

بقدر الإمكان، يجب أن يتم أيضاً جمع البيانات والتحقق منها لتحديد:

1. الجاني/الجناة المزعومون
2. نوع الانتهاك
3. ظروف الحادثة

الحد الأدنى من المتطلبات لأدوات إدارة البيانات

أ. نظام التصنيف

1. الحادثة: المكان والتاريخ
2. الخسائر
   أ. الحد الأدنى من تصنيف البيانات (أعلاه)
   ب. بيانات أساسية محددة للهوية الشخصية/مجهول الهوية
   ج. الوضع وفقاً للقانون الدولي الإنساني، إن وجد
3. الجاني المزعوم: فرد/كيان/غير معروف (و"الفئات الشاملة" حيثما يقتضي الأمر)
4. الانتهاك
5. المصادر ومستوى التحقق
6. الموافقة المستنيرة

ب. الخصائص

تصنيف البيانات وفقاً لنظام التنصيف.

أدوات إدارة البيانات المرغوبة

أ. نظام التصنيف

على سبيل المثال، المزيد من البيانات المحددة للهوية الشخصية للضحايا، بما في ذلك الفئة العمرية والصفة المهنية ووضع الإقامة؛ وتحديد مفصّل للجناة وادعاءات المسؤولية؛ والظروف المحيطة بالحادثة (أنواع الأسلحة المستخدمة وتوقيت الهجمات وأهدافها)؛ الظروف الأوسع للحادثة (على سبيل المثال، الدمار الذي لحق بالممتلكات)؛ والمتابعة بما في ذلك التعويضات والإحالة ووضع القضية

ب. الخصائص

إعداد الإحصائيات والخرائط؛ وربط الحادثة بأنواع أخرى من الانتهاكات وغيرها من الجوانب المواضيعية للرصد؛ وإتاحة إدارة القضايا

رابعاً. ما هو تسجيل الخسائر البشرية؟

UN Photo/Stuart Price

تُعرّف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تسجيل الخسائر البشرية بأنه نظام يقوم بالتسجيل المنهجي والشامل للمعلومات المتعلقة بالأفراد الذين قتلوا (وفي بعض الأحيان الذين أصيبوا أيضاً) في مجموعة محددة من الظروف والتحقق من هذه المعلومات.

ويتألف هذا النظام من المكونات التالية:

1. جمع للمعلومات من مجموعة من المصادر ومراجعتها والتحقق منها بصورة منتظمة وفقاً لمنهجية موحدة؛
2. أفراد قُتلوا أو أصيبوا خلال تدهور لحالة حقوق الإنسان أو في نزاع مسلح (أي ليس خلال أعمال عنف معزولة ومتفرقة أو أعمال إجرامية صرفة)؛[2]
3. يكون جزءاً لا يتجزأ من الجهود الأوسع نطاقاً لرصد احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الحيلولة دون حدوث الانتهاكات والأضرار والحد منها وتشجيع تخليد ذكرى الضحايا وتعزيز العدالة وجبر الضرر.

[2] انظر منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 11.XIV.3، *الحماية القانونية الدولية لحقوق الإنسان في النزاع المسلح*، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2011 (www.ohchr.org/Documents/Publications/HR_in_armed_conflict_ar.pdf).

ويُستخدم مصطلح "تسجيل الخسائر البشرية" هنا بدلًا من "تسجيل الخسائر في صفوف المدنيين" (الذي يشار إليه بالإنجليزية باختصار (CivCas) أو "حماية المدنيين في النزاع المسلح" لأنه قد أ) يشمل الخسائر البشرية لغير المدنيين وب) قد يتم في سياقات أخرى لا تمت بصلة للنزاعات المسلحة.[3] ويعد "تسجيل الخسائر في صفوف المدنيين" أحد أنواع تسجيل الخسائر البشرية، وهو حالياً النوع الأكثر شيوعاً ولا يتم القيام به إلا في حالات النزاع.

ويعتمد تسجيل الخسائر البشرية على مجموعة المبادئ الأساسية ذاتها التي تستند إليها أنشطة رصد حقوق الإنسان الأخرى.[4] فكما هو الحال في عمليات الرصد الأخرى، يتطلب التسجيل الوصول إلى مصادر متنوعة من المعلومات، والحصول على المستوى المطلوب من التفاصيل لكل حالة، والتحقق من كل معلومة، من بين أمور أخرى. وتسعى عملية جمع المعلومات لأن تكون شاملة قدر الإمكان، بحيث ينتج عنها من الناحية المثالية أرقاماً وتحليلاتٍ نوعية متعمقة لكل حادثة تنطوي على وقوع خسائر بشرية، (أي الظروف والأساليب المستخدمة، ونوع وهوية الجاني/الجناة المزعومين، مركز الشخص الذي/الأشخاص الذين تعرضوا للقتل أو الإصابة، والانتهاكات المرتكبة، وما إلى ذلك). وتمتد هذه العملية لفترة من الزمن وقد تعتمد على أنواع مختلفة من المعلومات من مجموعة متنوعة من المصادر.

وهناك خاصيتان إضافيتان لتسجيل الخسائر البشرية:

1. يتطلب تسجيل الخسائر البشرية جهوداً دؤوبة للتسجيل والتحقق من كل ادعاء بوقوع حادث ينطوي على خسائر بشرية تندرج ضمن نطاق النظام. ويعد هذا الشرط صارماً نسبياً لضمان توخي الدقة في تسجيل أعداد الضحايا. ولذلك يجب أن يحظى تسجيل الخسائر البشرية بالأولوية بين أنشطة الرصد الأخرى.
2. لا يعني تسجيل فرد على أنه خسارة بشرية بالضرورة وجود انتهاك للقانون الدولي على الرغم من أن ارتفاع عدد الخسائر البشرية قد يكون مؤشراً على حدوث انتهاكات ويعكس مفهوم "أنماط الضرر". وفي بعض الحالات، قد لا يكون من الممكن تحديد ما إذا كانت الخسارة البشرية قد نتجت عن انتهاك في وقت الإبلاغ عنها أو بعد ذلك في بعض الأحيان (على سبيل المثال، ما إذا كان الضرر الذي لحق بالمدنيين ناتجاً عن الاستخدام غير الضروري والعشوائي وغير المتناسب للقوة). وقد يعود السبب إلى الارتفاع النسبي في وتيرة الحوادث، والتحديات المرتبطة بجمع المعلومات والتحقق منها، و/أو الوصول والمخاوف الأمنية. وللأسباب ذاتها قد يتعذر أيضاً تحديد هوية كل ضحية (على سبيل المثال، لدى وقوع تفجير انتحاري في منطقة حضرية)، أو تحديد وضعها في ذلك الوقت (على سبيل المثال، هل كانت تتسوق أم كانت من بين المشاركين بشكل مباشر في الأعمال العدائية) أو تحديد الجهة المسؤولة عن كل خسارة بشرية (على سبيل المثال، لدى وجود العديد من الجماعات المسلحة في المنطقة).

يتطلب تسجيل الخسائر البشرية مراجعة منهجية لكل ادعاء بوقوع خسائر بشرية تندرج ضمن نطاق النظام.

لا يعني تسجيل فرد على أنه خسارة بشرية بالضرورة وجود انتهاك للقانون الدولي على الرغم من أن ارتفاع عدد الخسائر البشرية قد يكون مؤشراً على حدوث مثل هذه الانتهاكات.

يجوز تسجيل الخسارة البشرية على الرغم من عدم التعرف على الشخص، سواء وقت التسجيل أو بعد إجراء التحقيقات بشأن الحادثة.

[3] يجب أيضاً التمييز بين تسجيل الخسائر البشرية وحصر الخسائر البشرية الذي يتم عادةً داخل الهياكل العسكرية لإرشاد التكتيكات والممارسات وتخفيف الضرر الذي يلحق بالمدنيين.

[4] انظر الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "المبادئ الأساسية للرصد في مجال حقوق الإنسان"، الفصل الثاني من دليل التدريب على رصد حقوق الإنسان (HR/P/PT/7/Rev.1, www.ohchr.org/Documents/Publications/Chapter02-MHRM.pdf).

وخلاصة القول، يغطي مصطلح "تسجيل الخسائر البشرية" مجموعة واسعة نسبياً من الممارسات، في ظل إمكانية إنشاء أنظمة لتسجيل الخسائر البشرية في مجموعة من السياقات، لكل منها نطاقه الخاص وغرضه وطرائقه. مع ذلك، يتطلب تحسين استخدام بيانات الخسائر البشرية منهجية موحدة ليس عبر الأنظمة فحسب، بل بين جهود الرصد الأخرى كذلك. ويسمح هذا الأمر بتجميع بيانات الخسائر البشرية ومقارنتها بين السياقات، على سبيل المثال لاستخدامها في إعداد التقارير لمؤشر هدف التنمية المستدامة بشأن الوفيات المتصلة بالنزاع (2.1.16). كما يضمن أن لا تبقى البيانات بشأن الخسائر البشرية منفصلة عن البيانات والمعلومات الأخرى المتعلقة بانتهاكات وقضايا حقوق الإنسان والعمل الإنساني في السياق ذي الصلة، بل يتيح ربطها معاً.

تتطلب المنهجية الموحدة لتسجيل الخسائر البشرية:

1. تقييم مصداقية وموثوقية كل مصدر من مصادر المعلومات
2. تقييم المعلومات عن كل حادثة للتأكد من صحتها
3. التحقق من المعلومات التي تم جمعها للتأكد من دقة البيانات إلى أقصى حد ممكن
4. وجود عملية داخلية لضبط الجودة لمراجعة البيانات
5. التأكد من ارتباط بيانات الخسائر البشرية بالتحليل النوعي الأوسع لقضايا القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

خامساً. لماذا نسجل الخسائر البشرية؟

UN/MINUSMA/Fardin Waezi

يمكن أن يخدم تسجيل الخسائر البشرية مجموعة من الأغراض، قد يكون العديد منها متزامناً في أي وقت من الأوقات. وتشمل هذه الأغراض:

1. إطلاق إنذار مبكر "مدعوم بالأدلة" بشأن تدهور محتمل لحالة حقوق الإنسان؛ وتعزيز الفهم المشترك للحالة والتطورات الجارية؛
2. العمل كمقياس للتغيير مع مرور الوقت لبيان الشدة والنطاق أو لتقييم حدة النزاع المسلح؛[5]

على سبيل المثال، تستخدم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تسجيل الخسائر البشرية للتأكد من احترام القانون الدولي وإحداث تغيير في العمليات التكتيكية ومن أجل الإنذار المبكر.

[5] على سبيل المثال، كان عدد الخسائر البشرية أحد العوامل الاسترشادية التي اعتمدت عليها الدائرة الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في قضية هارادينياي لتقييم شدة العنف المسلح من أجل تحديد وجود حالة نزاع مسلح أم لا (www.icty.org/case/haradinaj/4). أنظر منشورات الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2011، رقم المبيع 11.XIV.3، الحماية القانونية الدولية لحقوق الإنسان في النزاع المسلح، (الصفحتان 36-37) لمزيد من التفاصيل انظر الرابط (www.ohchr.org/Documents/Publications/HR_in_armed_conflict_ar.pdf).

3. وقاية الضحايا (المحتملين) وحمايتهم في الوقت الحقيقي، وذلك عن طريق:
   - رصد الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وفي بعض الحالات، القانون الوطني.
   - تحديد الممارسات (كالتي تقوم بها جهات إنفاذ القانون والجيش) التي تترك تأثيراً سلبياً (محتملاً) على حقوق الإنسان وحماية المدنيين؛
   - تنفيذ ولاية حماية المدنيين في بعثات الأمم المتحدة وتوفير المعلومات لقيادات الأمم المتحدة لدعم القرارات المتعلقة بنشر القوات؛
4. دعم جهود المناصرة لضمان عدم التكرار ولإحداث تغيير في السلوك وتخفيف الضرر الذي تم التسبب به وتعزيز حماية المدنيين؛
5. توجيه العمليات والتخطيط الاستراتيجي الذي تضطلع به مجموعة من الجهات الفاعلة (كالأساليب العسكرية التي تسعى للحد من خطر حدوث خسائر بشرية، والمساعدات الإنسانية، واستراتيجيات حماية المدنيين)؛
6. دعم العمليات المتعلقة بالمساءلة، بما في ذلك الإجراءات القضائية، وإرشاد السياسات العامة لتوفير سبل الانتصاف الفعالة وجبر الضرر؛ و/أو
7. توفير البيانات والمعلومات التي يمكن من خلالها ممارسة الضغوط بالوسائل السياسية على الجهات الفاعلة للتصدي للأسباب الجذرية للعنف الذي أدى إلى وقوع خسائر بشرية.

وفي معظم الحالات، يكون تسجيل الخسائر البشرية أكثر فعالية في الوصول إلى هذه الأهداف عندما يكون جزءاً من جهود الرصد الأوسع نطاقاً وعندما يكون مصحوباً باستراتيجية واضحة ومحددة الأهداف للمناصرة. وبالاعتماد على السياق والمعلومات المتاحة، قد يساعد تسجيل الخسائر البشرية في رصد الحقوق مثل الحق في الصحة والتعليم وحرية التعبير، وغيرها.[6] فضلاً عن ذلك، وحيثما يقتضي الأمر، يمكن للمنهجية والشبكات المنشأة لتسجيل الخسائر البشرية أن تكون وسيلة لرصد الأنواع الأخرى من الأضرار، بما في ذلك تلك التي لحقت بالبنى التحتية كمصادر المياه أو شبكات الكهرباء أو الجسور أو المباني (مثل المواقع الثقافية أو المباني الدينية). ويتم جمع معظم معلومات الأمم المتحدة حول الخسائر البشرية في حالات النزاع كجزء من جهود الرصد الأوسع نطاقاً التي تهدف إلى حماية المدنيين، والتي تشمل عادة تدمير البنى التحتية المدنية والاحتجاز والعنف الجنسي. وعادة ما يتم القيام بجهود المناصرة المحددة الأهداف سراً أو علانية، من خلال (1) مشاركة المعلومات عن الحوادث، إما شفهياً أو كتابياً، مع كل طرف من الأطراف المعنية، (2) والأنشطة المتعلقة بحل التعارض، (3) والتقارير والبيانات العامة.

ويرتبط بهذه الجهود تفهم متزايد للغرض من تسجيل الخسائر البشرية والاستخدام المحتمل له من قبل صانعي القرار وواضعي السياسات وغيرهم. وقد انعكس ذلك في تقارير الأمم المتحدة ووثائقها المختلفة خلال السنوات الماضية،[7]

---

[6] على سبيل المثال، قد يؤثر الاستهداف أو التأثير غير المتناسب على الطلاب والمعلمين على الحق في التعليم بحيث يتجنب الطلاب الذهاب إلى المدرسة بسبب الخوف ونقص الموظفين. بالمثل، من المرجح أن يتأثر الحق في الصحة والحق في حرية التعبير في الأوضاع التي تؤثر تأثيراً شديداً على العاملين في المجال الصحي والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين و/أو العاملين في وسائل الإعلام. وللحصول على إرشادات بشأن رصد الحق في التعليم والحق في الصحة، انظر، على سبيل المثال، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، *صحيفة الوقائع رقم 33، أسئلة يتكرر طرحها بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية* www.ohchr.org/Documents/Publications/FS33_ar.pdf 2008 (ISSN 1014-5567)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، *صحيفة الوقائع رقم 31، الحق في الصحة* www.ohchr.org/Documents/Publications/Factsheet31ar.pdf 2008 (ISSN 1014-5567). انظر أيضاً "المعايير الدولية والإقليمية" و"القضايا محور الاهتمام"، المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير (www.ohchr.org/ar/Issues/FreedomOpinion/Pages/OpinionIndex.aspx)

[7] على سبيل المثال، تشير العديد من التقارير السنوية للأمين العام بشأن "حماية المدنيين في النزاعات المسلحة" على وجه التحديد إلى تسجيل الخسائر البشرية: (1) ينص تقرير عام 2017 على أن "عملية جمع البيانات وتحليلها والإبلاغ عنها بصورة منهجية تيسر التحليل القائم على الأدلة لاتجاهات وأنماط الأضرار التي تلحق بالمدنيين، كما يتم الاسترشاد بها في الحوار مع أطراف النزاع، وتساهم في ردع الانتهاكات وتعزيز المساءلة. وتكتسي عمليات رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها وتتبع الإصابات والتحليل الجنساني أهمية حاسمة". ويتابع الأمين العام قائلاً: "أشجع على تطوير وتحسين آليات تعنى بجمع المعلومات المتعلقة بحماية المدنيين بصورة منهجية، بما في ذلك البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر، وكفالة الاستعانة بها في عملية تحليل النزاعات ومنع نشوبها والاستجابة لها" (www.undocs.org/ar/S/2017/414) (S/2017/414)؛ (2) يشير تقرير عام 2016 إلى أن "المعلومات الموثوقة أمرٌ ضروريٌ لمعرفة الاتجاهات وتسهيل جهود الحماية ومنع الانتهاكات وتعزيز المساءلة. وتكتسي آليات رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، بما في ذلك حصر الخسائر البشرية، أهمية حاسمة (https://undocs.org/ar/S/2016/447) (S/2016/447)؛ (3) يدعو تقرير عام 2015 إلى إنشاء نظام مشترك في الأمم المتحدة

وكان آخرها تقرير الأمين العام لعام 2018 بشأن *حماية المدنيين في النزاعات المسلحة*.[8]

مخطط بياني يلخص التوصيات الواردة في تقرير حماية المدنيين في الصومال 2016–2017

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
بعثة الأمم المتحدة لمساعدة الصومال
تقرير حماية المدنيين في الصومال 2016–2017

10 كانون الأول/ديسمبر 2017

■ توصيات لجميع أطراف النزاع:

يجب على حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد والقوات الدولية وضع السياسات التنفيذية والتدابير العملية وتنفيذها وتبادلها من أجل تعزيز احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتجنب إلحاق الأذى بالمدنيين، مع إيلاء اهتمام خاص بإدارة العمليات العسكرية في المناطق الحضرية.

الالتزام بالقانون الدولي الإنساني واحترامه

يجب على جميع أطراف النزاع، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والبلدان المساهمة بقوات/بأفراد شرطة، الالتزام بالقانون الدولي الإنساني واحترامه، ومحاسبة أولئك الذين يستهدفون المدنيين أو يقتلونهم أو يصيبونهم بجروح. كما يجب عليهم ضمان إجراء تحقيقات وملاحقات قضائية سريعة ومستقلة وشاملة وفعالة للمزاعم الخطيرة.

حماية المدنيين

اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين، لاسيما النساء والأطفال، من تأثير العمليات العسكرية. والكف عن الاستهداف المتعمد للمدنيين والأهداف المدنية.

حماية المناطق الآهلة بالسكان المدنيين

الكف عن استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة والهجمات المزدوجة والتوقف عن إطلاق جميع الأسلحة المتفجرة من وإلى المناطق المأهولة بالسكان المدنيين. وتجنب وضع الأهداف العسكرية بالقرب من المناطق المأهولة بالسكان المدنيين.

دعم عملية جمع البيانات وتحليلها بطريقة منهجية

الدعم الكافي لجمع البيانات المتعلقة بحماية المدنيين وتحليلها بطريقة منهجية، بما في ذلك البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر، والتأكد من إسهامها في تحليل النزاعات والوقاية منها والاستجابة لها.

يسجل بانتظام الخسائر التي تقع في صفوف المدنيين، وذلك في إطار الجهود الأوسع نطاقاً لرصد انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والإبلاغ عنها، والاستعانة بانتظام بفريق الخبراء المعني بحماية المدنيين من أجل رصد اتجاهات الحماية في عدد أكبر من الحالات المثيرة للقلق، بما في ذلك في حال غياب عمليات السلام (www.undocs.org/ar/S/2015/453) (S/2015/453). كما نصت مبادرة الأمم المتحدة "حقوق الإنسان أولاً" لعام 2013 على تسجيل الخسائر البشرية في سياق الرصد في الأماكن التي لا تستطيع الأمم المتحدة الوصول إليها وعندما يكون ذلك مناسباً للحالة (نقطة العمل 2.16.).

[8] في تقريره لعام 2018 بعنوان "*حماية المدنيين في النزاعات المسلحة*"، أوصى الأمين العام بأن تقوم جهات حصر الخسائر في صفوف المدنيين باستخدام بيانات موثوقة مستمدة من أطراف ثالثة كالأمم المتحدة في تحديد العوامل التي تسهم في وقوع إصابات في صفوف المدنيين والاسترشاد بها في التعديلات اللازمة للعمليات الجارية والمقبلة (www.undocs.org/ar/S/2018/462) (S/2018/462).

سادساً. متى يجب النظر في تسجيل الخسائر البشرية؟

يمكن القيام بتسجيل الخسائر البشرية في الحالات المتدهورة أو الأزمات، وأثناء النزاعات المسلحة أو في أعقابها. ويمكن أن يتم التسجيل بتكليف من مجلس الأمن أو مجلس حقوق الإنسان[9] أو أن ينفذ من قبل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومن قبل المنظمات بمبادرة منها.

وبشكل عام، يجب على مسجلي الخسائر البشرية المحتملين مراعاة ما يلي:

أ. العوامل السياقية

هل يعد تسجيل الخسائر البشرية مناسباً وممكناً ضمن السياق؟

- هل يوجد هناك حالة متدهورة أو أزمة أو نزاع مسلح أو حالة ممتدة يتعرض فيها الأفراد للقتل أو الإصابة في حوادث تتعدى كونها أعمال عنف منعزلة ومتفرقة أو أعمالاً إجرامية صرفة؟
- هل تتوفر المعلومات المتعلقة بالحوادث التي تتضمن خسائر بشرية أو يحتمل توفرها في جميع أنحاء البلاد أو في المنطقة التي ستتم تغطيتها؟

[9] قامت بعثات السلام عموماً بتسجيل الخسائر البشرية عملاً بالولايات الصادرة عن مجلس الأمن لمراقبة حقوق الإنسان في البلاد وحماية المدنيين. وفي القرارات المتعلقة بسوريا، سعى مجلس حقوق الإنسان على وجه التحديد للحصول على معلومات عن أعداد الخسائر البشرية (على سبيل المثال، ولايات لجنة التحقيق الدولية المعنية بسوريا القرار 119/22 (https://undocs.org/ar/a/hrc/res/19/22)، والقرار 21/26 (https://undocs.org/ar/a/hrc/res/21/26)، والقرار 22/24 (https://undocs.org/ar/a/hrc/res/22/24). وقد دفعت صعوبة الحصول على معلومات موثوقة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في نهاية المطاف إلى اتخاذ قرار بالتوقف عن محاولة إصدار بيانات حول الخسائر البشرية في سوريا.

- هل يوجد أنواع مختلفة من المصادر عن الحوادث التي تنطوي على خسائر بشرية؟

وبينما من الممكن تسجيل الخسائر البشرية فعلياً في أي سياق، إلا أن إحدى القيم المضافة للاضطلاع به في "الوقت الفعلي" هي الإشارة إلى حجم وشدة الانتهاكات أو الأضرار التي قد تحدث في حالة معينة. ولذلك فإن التسجيل يتم في أغلب الأحيان في حالات النزاع أو ما بعد النزاع كما يمكن استخدامه أيضاً في الحالات التي تشهد تدهوراً لحقوق الإنسان أو في بداية الأزمات.

وتؤثر البيئة السائدة في مجال حقوق الإنسان والوضع الأمني، فضلاً عن خصائص السياقات المحددة والعناصر الرئيسية (كمستويات المراقبة، والحيز المتاح للمجتمع المدني، والأساليب المستخدمة من قبل الجهات المؤثرة)، تأثيراً حاسماً على عدد المصادر المحتملة وقدرتها واستعدادها لمشاركة المعلومات حول الحوادث والخسائر البشرية. ولذلك قد توجد حالات تكون فيها البيانات حول منطقة أو مجتمع معين معدومة تقريباً، أو قد يتوفر – على خلاف ذلك – قدر غير متناسب من البيانات. ويتم الاسترشاد بهذه العوامل لاتخاذ قرار حول ما إذا كان تسجيل الخسائر البشرية مناسباً.

في الحالات التي يكون فيها عدد الضحايا منخفضاً للغاية ويشكل الحصول على المعلومات تحدياً، من الأهمية بمكان النظر في تكلفة الفرصة البديلة لتسجيل الخسائر البشرية، أي الجهد المطلوب لتسجيل كل حالة والتحقق منها والتأثير المحتمل لتسجيل الخسائر البشرية بدلاً من الاضطلاع بأنشطة أخرى ذات هدف مماثل وهو توفير الحماية.

قد تكون هناك حالات لا يمكن فيها اتباع المنهجية الموحدة بصورة تامة (على سبيل المثال، مصادر[10] قليلة جداً و/أو هناك معلومات قليلة جداً عن الحوادث). وفي سياقات كهذه، قد تقرر الجهة التي تقوم بتسجيل الخسائر البشرية تغيير نوع المعلومات التي يتم الإعلان عنها أو التوقف تماماً عن تسجيل الخسائر البشرية. كما يجب عليها تقييم القيمة المضافة للإبلاغ عن المعلومات التي تمكنت من جمعها، حتى في ظل المحاذير الضرورية (على سبيل المثال، في المناطق التي يتم فيها إخفاء المعلومات).

ب. العوامل الخاصة بمنظمة معينة

تتمثل الخطوة التالية في عملية اتخاذ القرار في تحديد ما إذا يمكن وينبغي على الجهة التي تقوم بتسجيل الخسائر البشرية إنشاء نظام لتسجيل الخسائر البشرية في حالة معينة. ويعتمد هذا القرار جزئياً على الدوافع وراء تسجيل الخسائر البشرية وتأثيره المتوقع.

هل يعد تسجيل الخسائر البشرية مناسباً للجهة التي تقوم به ضمن السياق؟

هل سيُحدث تسجيل الخسائر البشرية الأثر الذي ترغب الجهة التي تقوم بالتسجيل بتحقيقه في مجال حقوق الإنسان؟

- هل سيساهم تسجيل الخسائر البشرية في إحداث الأثر الذي ترغب الجهة التي تقوم بالتسجيل بتحقيقه في مجال حقوق الإنسان؟ (على سبيل المثال، هل يمكن أن يساهم في تحقيق هدف الحماية الفورية في الوقت الحقيقي أو كفالة الحق في معرفة الحقيقة وتوفير جبر الضرر للضحايا وعائلاتهم؟)
- هل يمكن إحداث أثر أفضل في مجال حقوق الإنسان من خلال وسائل أخرى؟ (على سبيل المثال، ما هي تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة للجهة التي تقوم بتسجيل الخسائر البشرية لدى إجراء التسجيل في حالة معينة وفي هذا الوقت؟)

[10] يزيد العدد المحدود للغاية من المصادر من خطر حدوث الإبلاغ الدائري، بمعنى أن تعود المعلومات التي يتم الإبلاغ عنها من قبل عدة مصادر إلى مصدر واحد، كأن تغطي العديد من وسائل الإعلام القصة ذاتها التي قد تكون قد أصدرتها إحدى وكالات الأنباء كوكالة رويترز.

ولا بد أن يستند هذا القرار إلى عدة أمور من بينها تحليل السياق العام وتحديد القضايا ذات الأولوية والجهات الفاعلة الرئيسية.[11]

هل يعد تسجيل الخسائر البشرية ممكناً للجهة التي تقوم به ضمن السياق؟

ما هي المصادر والمعلومات التي يمكن للجهة التي تقوم بتسجيل الخسائر البشرية الوصول إليها؟

- هل تتوفر أنواع مختلفة من المصادر الموثوقة وذات المصداقية للحوادث التي تنطوي على خسائر بشرية؟ هل تستطيع الجهة التي تقوم بتسجيل الخسائر البشرية توسيع شبكتها أو إيجاد مصادر جديدة؟
- هل تستطيع الجهة التي تقوم بتسجيل الخسائر البشرية الوصول إلى معلومات صحيحة وذات صلة حول الحوادث التي تنطوي على خسائر بشرية؟ هل ثمة مجال لزيادة كمية ونوعية المعلومات التي يمكنها الوصول إليها؟

ستتطلب الإجابة على هذه الأسئلة مستوى معيناً من التشاور وربما تحديداً أولياً للجهات الفاعلة على الأرض، بما في ذلك فهم "للجهات التي تقوم بمشاركة المعلومات (المتعلقة بالخسائر البشرية) وكيف وأين تقوم بذلك ولأي غرض".

عندما لا تستطيع الجهة التي تقوم بتسجيل الخسائر البشرية الوصول سوى إلى الحد الأدنى من المعلومات، يجب عليها عندئذ تقييم القيمة المضافة لتسجيل الخسائر البشرية و/أو النظر في سبل أخرى لجمع المعلومات واستعراض النطاق للتركيز بشكل أكبر على فئات معينة من الضحايا، وهكذا.

مقتطف من تقرير حقوق الإنسان حول الضحايا المدنيين في ليبيا، كانون الثاني/يناير 2019

تقتصر أعداد الضحايا المدنيين المذكورة أعلاه على الأشخاص الذين تعرضوا للقتل أو الإصابة في سياق أعمال القتال والذين لم يشاركوا فيها بشكل مباشر. ولا تتضمن هذه الأعداد الضحايا الذين سقطوا كنتيجة غير مباشرة للقتال، على سبيل المثال حالات الإعدام بعد الأسر أو التعذيب أو الاختطاف أو الضحايا الذين سقطوا نتيجة للتبعات غير المباشرة للقتال. وتستند هذه الأعداد إلى معلومات قامت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بجمعها والتحقق منها عبر نطاق واسع من المصادر في ليبيا، بما في ذلك المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني والمسؤولين الحاليين والسابقين وموظفي الحكم المحلي وقيادات وأعضاء المجتمعات المحلية والشهود والمتأثرين بشكل مباشر إلى جانب التقارير الإعلامية. ولكي تتمكن البعثة من تقييم مصداقية المعلومات التي يتم جمعها، تقوم البعثة كلما أمكن بمراجعة المعلومات الموثقة، بما في ذلك السجلات الطبية وتقارير الطب الشرعي والأدلة الفوتوغرافية.

وتمثل هذه الأرقام فقط ما تمكنت البعثة من توثيقه خلال الفترة التي يشملها التقرير. ومن المحتمل ألا تكون نهائية وأن تتغير مع ظهور معلومات جديدة عن حوادث نتج عنها وقوع إصابات في صفوف المدنيين أثناء هذه الفترة.

[11] للمزيد من الإرشادات، انظر الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "جمع المعلومات السياقية"، الفصل السابع من دليل التدريب على رصد حقوق الإنسان (www.ohchr.org/Documents/Publications/Chapter07-24pp.pdf، HR/P/PT/7/Rev.1).

سابعاً. كيفية إنشاء نظام لتسجيل الخسائر البشرية؟

OCHA Photo/Philippe Kropf

بوصفها جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الرصد والمناصرة في حالة معينة، لا بد أن تتبع عملية تسجيل الخسائر البشرية مبادئ ومنهجيات الرصد الراسخة.

أ. المبادئ التوجيهية الرئيسية لتسجيل الخسائر البشرية

تعد المبادئ التي يجب مراعاتها عند إنشاء نظام لتسجيل الخسائر البشرية وتشغيله هي ذاتها المعتمدة في الأنشطة الأخرى لرصد حقوق الإنسان.[12] وفيما يلي المبادئ الأكثر أهمية:[13]

1. من أجل تعزيز البيانات[14]

أ. ضمان الدقة والإحكام: يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لتسجيل الخسائر البشرية في توفير معلومات وتحليلات سليمة ودقيقة. ويمكن استخدام التحليلات الناتجة لمجموعة من الأغراض، ولا بد أن تستند إلى معلومات مفصلة.

[12] انظر الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "المبادئ الأساسية لرصد حقوق الإنسان"، الفصل الثاني من دليل التدريب على رصد حقوق الإنسان (www.ohchr.org/Documents/Publications/Chapter02-MHRM.pdf، HR/P/PT/7/Rev.1).

[13] انظر أيضاً كل خسارة بشرية، معايير تسجيل الخسائر البشرية (لندن، منظمة "كل خسارة بشرية" العالمية، تشرين الثاني/نوفمبر 2016)، (www.everycasualty.org/downloads/ec/pdf/StandardsforCasualtyRecording-Version1.0(2016).pdf).

[14] انظر أيضاً الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نهج البيانات القائم على حقوق الإنسان: عدم إهمال أحد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 – مذكرة توجيهية لجمع البيانات وتصنيفها (www.ohchr.org/Documents/Issues/HRIndicators/GuidanceNoteonApproachtoData_ar.pdf).

ب. المحافظة على الحياد: يتطلب تسجيل الخسائر البشرية القيام بتغطية شاملة ومنهجية للخسائر البشرية من أجل التمكن من إجراء تحليل دقيق وموثوق. ولا بد من تسجيل جميع الخسائر البشرية التي تندرج في نطاق نظام معين لتسجيل الخسائر البشرية بنفس القدر من الدقة.

ج. احترام الموضوعية: يجب على مسجلي الخسائر البشرية النظر بموضوعية في جميع الحقائق خلال عملية تسجيل الخسائر بأكملها.

د. ضمان الشفافية: يجب أن يتحلى مسجلو الخسائر البشرية بالشفافية في العمل، لاسيما بشأن تسجيل الخسائر البشرية وأساليب عملهم واستخدامهم للمعلومات.

2. من أجل حماية المتعاونين والحد من أي تبعات سلبية محتملة[15]

أ. احترام السرية: تعد السرية أمراً ضرورياً للحفاظ على سلامة الأفراد المتعاونين مع مسجل الخسائر البشرية. وتشمل السرية كل ما يتعلق بهوية الأشخاص المتعاونين والمعلومات التي يقدمونها. ولا بد من طلب الموافقة على استخدام هذه المعلومات من كل شخص متعاون. كما أن لضمان سرية المعلومات المسجلة انعكاسات على التسجيل والتخزين الآمن للمعلومات واستخدامها.

ب. ضمان الموافقة المستنيرة: يجب الحصول على موافقة كل مصدر على الكيفية المحددة لاستخدام المعلومات التي قدمها و/أو مشاركتها. ويتضمن ذلك شرحاً لمبادئ السرية والاستخدام المقصود للمعلومات وكيفية حمايتها، فضلاً عن الآثار المحتملة لذلك على أمنهم وسلامتهم. ولا بد من الاحتفاظ بتفاصيل الاتصال بالمصادر وحمايتها لتسهيل الاتصال بها مجدداً في حال كانت هناك حاجة لتوضيح طبيعة موافقتهم بشأن استخدام المعلومات التي قدموها أو طريقة استخدامها، بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار التغييرات المحتملة في الموافقة على استخدام المعلومات مع مرور الوقت. فحتى عند منح الموافقة بشأن استخدام المعلومات و/أو مشاركتها، قد يؤدي تقييم الآثار المحتملة على سلامة الأشخاص المتعاونين أو غيرهم من المرتبطين بالحادثة إلى اتخاذ قرار بعدم القيام بذلك.

ج. "عدم إلحاق الضرر": يجب على مسجلي الخسائر البشرية بذل كل جهد ممكن لتجنب إلحاق أي ضرر أثناء عملهم. ولذلك لا بد أن ينظروا في الطرق التي تحول دون تعريض سلامة الضحايا أو الشهود أو الأفراد الآخرين الذين يتعاملون معهم للخطر وأن يوازنوا دائماً بين الحاجة إلى جمع المعلومات من جهة والمجازفة المحتملة بإلحاق الضرر بمن هم في وضع يسمح بتقديم هذه المعلومات من جهة أخرى.

يتطلب الحفاظ على مبادئ السرية والموافقة المستنيرة و"عدم إلحاق الضرر" منهجية متينة يتم تطبيقها على نحو متسق.

ب. تحديد النطاق

نظراً لأن تسجيل الخسائر البشرية يعد مفهوماً واسعاً نسبياً، لا بد من تحديد الحدود التعريفية لمصطلح "الخسارة البشرية" بوضوح لكل حالة من الحالات. ويتطلب ذلك النظر في معايير متعددة من أجل تحديد ما ينبغي إدراجه ومن يجب تسجيلهم على أنهم خسائر بشرية. ولا بد من الأخذ في الحسبان الإطار القانوني المطبق وتوفر المعلومات ذات الصلة عند اتخاذ مثل هذه القرارات.

ينبغي تطبيق التعريفات المستخدمة على نحو متسق وإدراجها في تقارير الخسائر البشرية. كما لا بد أن يدرك صانعو القرار أنه لا يمكن تغيير الحدود التعريفية بكثرة لأن ذلك قد يحوّل البيانات التي تم جمعها سابقاً إلى بيانات غير صالحة للاستخدام ويقوض عملية تسجيل الخسائر البشرية كمعيار لقياس التطورات مع مرور الوقت.

[15] انظر الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "المبادئ الأساسية لرصد حقوق الإنسان"، الفصل الثاني من دليل التدريب على رصد حقوق الإنسان، (HR/P/PT/7/Rev.1، www.ohchr.org/Documents/Publications/Chapter02-MHRM.pdf)، و"حماية الضحايا والشهود وغيرهم من الأشخاص المتعاونين" الفصل الرابع عشر، (HR/P/PT/7/Rev.1، www.ohchr.org/Documents/Publications/Chapter14-56pp.pdf).

1. ما يجب إدراجه

بشكل عام، هناك حاجة لاتخاذ قرارات بشأن عدد من المعايير[16] ذات الصلة بنوع الخسارة البشرية وسبب حدوثها وسبل إثبات صلتها بحالة محددة من حالات حقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني.

نوع الخسارة البشرية وسبب حدوثها

من الناحية النظرية، تتمثل الخيارات التي تفرض نفسها فيما يتعلق بالتغطية فيما يلي:

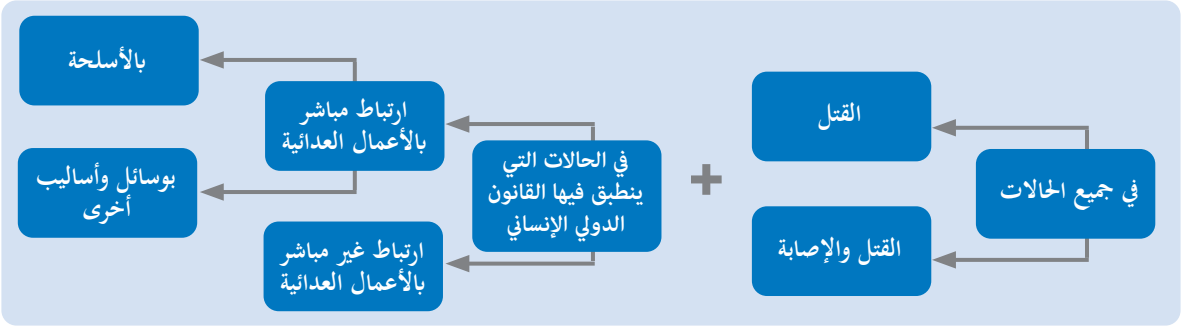

وتتمثل الممارسة المتبعة من قبل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تغطية حوادث القتل والإصابة الموثقة كل على حدة. أما في السياقات التي ينطبق فيها القانون الدولي الإنساني أيضاً، فإن النطاق يقتصر بشكل عام على القتلى والجرحى الذين سقطوا بشكل مباشر بسبب الأسلحة.[17]

ويملي هذه الممارسة إلى حد كبير المعلومات المتاحة والقدرة على جمع المعلومات والتحقق منها عن كل خسارة بشرية على حدة. أما فيما يتعلق بالمعايير الأخرى، فقد تكون هناك حاجة إلى أساليب أخرى، مثل اللجوء إلى انتقاء العينات أو تقديرات العلوم الاجتماعية من أجل الحصول على معلومات شاملة. ولا بد من تمييز هذه الأساليب عن تسجيل الخسائر البشرية الذي يعتمد على معلومات عن خسائر بشرية محددة ومعروفة.[18]

إثبات الصلة

بالاعتماد على السياق، ستكون هناك حاجة إلى إحدى البيانات التالية أو بالعادة إلى مجموعة منها لإثبات صلة الحادثة بتدهور حالة حقوق الإنسان أو بنزاع مسلح:

---

[16] انظر أيضاً إليزابيث مينور، الورقة 2: التعريف والتصنيف في تسجيل الخسائر البشرية (لندن، مجموعة أكسفورد للأبحاث، تشرين الأول/أكتوبر 2012) لمراجعة الممارسات الحالية (www.everycasualty.org/down-loads/ec/ecpp2-definitions.pdf)؛ والبروفيسورة سوزان برو وراشيل جويس، ورقة مناقشة: الالتزام القانوني بتسجيل الضحايا في صفوف المدنيين في النزاع المسلح (لندن، مجموعة أكسفورد للأبحاث، حزيران/يونيو 2011 (www.everycasualty.org/downloads/ec/pdf/legal-obligation-to-record-casualties.pdf).

[17] لا تستخدم مصطلحات "أعمال القتل والإصابة "المباشرة/غير المباشرة" في سياق النزاع بصورة موحدة بين مختلف الجهات الفاعلة. وتعرّف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تسجيل الخسائر البشرية على النحو التالي: 1) حالات القتل والإصابة المباشرة هي تلك التي تتوافر فيها دواع معقولة للاعتقاد بأنها نتجت مباشرة عن أعمال عدائية وأن الأفعال والقرارات و/أو الأهداف التي تسببت في هذه الوفيات جاءت دعماً لنزاع مسلح أو نفذت تحت غطائه. وقد تكون حالات القتل والإصابة ناجمة عن (أ) استخدام الأسلحة أو (ب) وسائل وأساليب أخرى (كأساليب التجويع). 2) أعمال القتل والإصابة غير المباشرة هي تلك التي تنتج عن فقدان إمكانية الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية (كانعدام فرص الوصول إلى الرعاية الصحية أو عدم توفر الغذاء الكافي) والتي تفاقمت بسبب حالة النزاع المسلح. ويكمن التحدي في أنه من المرجح أن تكون المعلومات المتعلقة بحالات القتل والإصابة غير المباشرة رمزية وليست منهجية و/أو تعتمد على التقديرات أو أساليب انتقاء العينات. وفي الحالات التي لا تستند فيها البيانات إلى التوثيق الفردي لكل خسارة بشرية على حدة، يجب تحديد المنهجية المستخدمة بوضوح وتمييز البيانات ذات الصلة.

[18] مع ذلك، قد يكون من الممكن توثيق الحالات بشكل فردي والحصول على تغطية شاملة لهذه المعايير عندما يكون النطاق محدوداً من الناحية الزمنية والجغرافية و/أو بسبب استخدام نوع معين من الأسلحة/حدوث نوع معين من الإصابات (على سبيل المثال، الإصابات التي تتطلب رعاية متخصصة والتي ترتبط عادةً باستخدام أسلحة بيولوجية أو كيميائية؛ والوفيات و/أو الإصابات الناجمة عن اللجوء لأساليب التجويع في بلدة تحت الحصار).

أ. بيانات جغرافية؛

ب. بيانات زمنية؛

ج. معلومات عن خلفية الضحية (على سبيل المثال، المهنة والانتماء إلى مجموعة أو عرق/دين، وما إلى ذلك)؛

د. هوية الجاني المزعوم/الجناة المزعومين (على سبيل المثال، جميع الأشخاص الذين قتلوا من قبل جاني محدد)؛ و/أو

هـ. سبب الوفاة أو الإصابة.

ولا بد أن تندرج المعايير المحددة في كل سياق في قائمة الحد الأدنى من البيانات (انظر أدناه).

2. من يجب تسجيله

استعراض الإطار القانوني الواجب التطبيق

يعد تحديد الإطار القانوني الواجب التطبيق في حالة معينة شرطاً أساسياً لتسجيل الخسائر البشرية لأغراض المناصرة إذ يختلف تعريف "الخسارة البشرية" وفقاً للنظام القانوني.[19]

أ. في الأوضاع المتردية التي لا ترقى إلى مستوى النزاع المسلح، يجب تطبيق نموذج إنفاذ القانون المرتكز على القانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع الأوقات. وفي مثل هذه الحالات، يمكن للجهات التابعة للدولة استخدام القوة شريطة تحقيق هدف مشروع، عندما يكون ذلك متناسباً وضرورياً.

ب. خلال النزاع المسلح، يجب على الأطراف في جميع الأوقات التمييز بين الأشخاص المحميين من الهجوم (أي المدنيين وغيرهم من الأشخاص المحميين) والأشخاص الذين يمكن أن يكون الهجوم عليهم مشروعاً.[20]

لا يعني تسجيل الفرد على أنه خسارة بشرية بالضرورة وقوع انتهاك بموجب القانون الدولي.

تحديد من يعد "خسارة بشرية"

بالإضافة إلى تحديد سبب الوفاة ومتطلبات إثبات الصلة والإطار القانوني المعمول به، هناك حاجة لاتخاذ قرارات بشأن معيار "الحالة"، أي تحديد الأفراد الذين يجب تسجيلهم أو استبعادهم. وتتمثل الخيارات فيما يلي:

أ. بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان: ضحايا أحد انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان أو جميع الخسائر البشرية؛

ب. في الحالات التي ينطبق فيها القانون الدولي الإنساني كذلك: المدنيون أو جميع الخسائر البشرية.[21]

ويعد شرح معيار "الحالة" الذي تم تبنيه أمراً بالغ الأهمية وهو يتطلب: 1) تحديد المصطلحات المستخدمة، بما في ذلك تحديد ما إذا كانت تقدم وصفاً وقائعياً أو تحديداً قانونياً، و2) تحديد أي فرضيات عمل أو افتراضات مستخدمة

[19] انظر الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني واجبي التطبيق"، الفصل الخامس من دليل التدريب على رصد حقوق الإنسان، (www.ohchr.org/Documents/Publications/HR/P/PT/7/Rev.1 Chapter05-MHRM.pdf).

[20] وفقاً للجنة الدولية للصليب الأحمر، "لأغراض مبدأ التمييز [في حالات النزاع المسلح]، يشير تعريف "المدنيون" إلى الأشخاص الذين يتمتعون بالحماية من الهجوم المباشر، ما لم يقوموا بدور مباشر في الأعمال الحربية وعلى مدى الوقت الذي يقومون خلاله بهذا الدور" انظر نيلس ميلزر، إرشادات تفسيرية حول مفهوم المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية بموجب القانون الدولي الإنساني (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، أيار/مايو 2009)، صفحة 20 (www.icrc.org/en/doc/assets/files/other/icrc-002-0990.pdf). انظر أيضاً التعليق العام رقم 36 (2018) للجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الحق في الحياة)، لاسيما الفقرتان 64-63، 30، CCPR/C/GC/36 تشرين الأول/أكتوبر 2018 (https://undocs.org/ar/CCPR/C/GC/36)

[21] يشمل ذلك الحالات التي يكون فيها التفصيل تحديًا، كتوفير المعلومات حول ظروف الحوادث و/أو العدد الهائل من الخسائر البشرية بسبب مشاكل متعلقة بإمكانية الوصول.

لتصنيف المعلومات (على سبيل المثال، قد يعتبر نظام تسجيل الخسائر البشرية أنه لا بد من تسجيل الخسائر الناجمة عن قصف سوق على أنها خسائر في صفوف المدنيين ما لم تكن هناك معلومات تؤكد عكس ذلك).

3. كيفية استخدام المعلومات المتاحة

يتطلب تحديد الانتهاكات التي ارتكبت، إن تم ذلك بالفعل، ومن الذي ارتكبها وبحق من، فهماً للإطار القانوني المطبق وكذلك إمكانية الوصول إلى المعلومات المطلوبة من أجل التوصل إلى الإثبات القانوني للانتهاك وتحديد كل من الضحية والجاني المزعوم.

- الحالة الوقائعية – الإطار القانوني – كيف يتم تسجيل الخسائر البشرية
- توافر المعلومات – تصنيف البيانات – كيفية عرض البيانات

في الأوضاع المتدهورة/الأزمات، من المتوقع أن يكون تحديد ما إذا كان الفرد ضحية لأحد انتهاكات حقوق الإنسان ممكناً بشكل عام، وفي حال ثبُت ذلك، تحديد المسؤول عنها. وسيؤدي ذلك إلى تجنب تسجيل الحوادث التي تقع خارج نطاق النظام (كالأعمال الإجرامية مثل القتل) وتعزيز جهود المناصرة المبذولة لتحقيق المساءلة والإنصاف. مع ذلك، قد يكون من الصعب في بعض السياقات تحديد المسؤولين، على سبيل المثال، بسبب تواجد العديد من قوات الأمن ومشاركتها في عملية إنفاذ القانون.

في حالات النزاع المسلح، عندما يكون الوصول إلى معلومات جرى التحقق منها أكثر صعوبة، من المرجح أن تعكس المصطلحات المستخدمة لتصنيف الخسائر البشرية وصفاً وقائعياً بدلاً من أن تمثل تحديداً قانونياً للحالة أو الانتهاك.

العلاقة بين مستويات توافر المعلومات

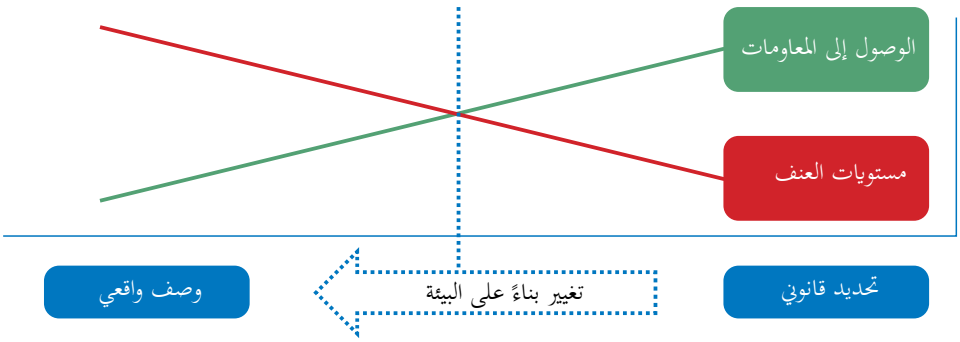

وعلى نحو مماثل، قد لا يكون من الممكن دائماً تحديد الجهات الضالعة في حادثة معينة أو إسناد المسؤولية عن الانتهاكات إلى مجموعات معينة في وقت الإبلاغ عن هذه الحوادث. مع ذلك، قد يكون من الممكن تحديد الفئات الأوسع نطاقاً (على سبيل المثال، "العناصر الموالية للحكومة" أو "العناصر المناهضة للحكومة") لإتاحة قدر من التمييز بين الأطراف. وقد تساهم أنشطة حل النزاع مع الأطراف ذات الصلة به في تحديد الجهات المسؤولة.

إجمالي عدد الوفيات والإصابات في صفوف المدنيين

كانون الثاني/يناير 2009 إلى كانون الأول/ديسمبر 2018

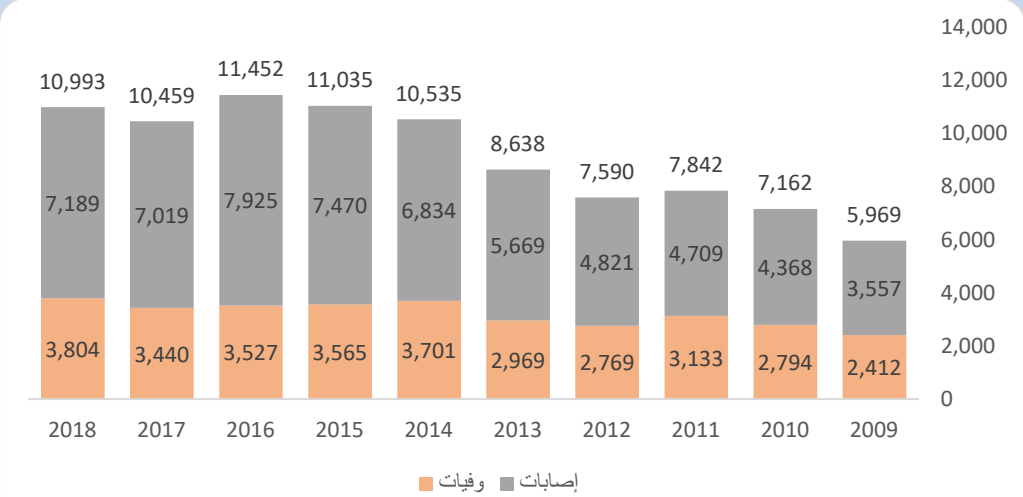

التقرير السنوي لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان – 2018

في حالة النزاع المسلح، التي من المرجح أن يكون الوصول إلى المعلومات فيها أكثر محدودية، لا يعني تسجيل الخسائر البشرية بالضرورة اكتشاف انتهاك معين. ففي مثل هذه الحالات، قد يفي تسجيل الخسائر البشرية بغرض أوسع نطاقاً وهو تحديد "أنماط الضرر".

من الأهمية بمكان تقديم تعريف واضح للفئات والمصطلحات المستخدمة وتحديد أي افتراضات عمل تم وضعها من أجل الوصول إلى الاستنتاجات.

يجب أن يسعى مسجل الخسائر البشرية، لأقصى حد ممكن، إلى تحديد ما إذا كان انتهاكاً قد تم ارتكابه بحق كل خسارة بشرية.[22]

أنواع المصادر

- تملك **المصادر الأولية** معلومات مباشرة عن حادثة أو مشكلة تتعلق بحقوق الإنسان نتيجة تعرضها المباشر ومعرفتها الشخصية بالفعل أثناء حدوثه. وتشمل المصادر الأولية عادة ضحايا الانتهاكات وشهود العيان والجناة المزعومين أنفسهم (على سبيل المثال، من خلال ادعاءات المسؤولية من قبل أطراف النزاع). كما تشمل المعلومات الرسمية المتاحة للعموم، مثل تقارير تشريح الجثث.
- تملك **المصادر الثانوية** معلومات غير مباشرة حول حادثة أو مشكلة تتعلق بحقوق الإنسان، تم إبلاغها بها من قبل أشخاص آخرين، لأنهم لم يشهدوها أو لم يتعرضوا لها بشكل مباشر. وعادة ما تشمل المصادر الثانوية الأقارب والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم (على سبيل المثال، تقارير وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية).

[22] قد لا يتمكن مسجل الخسائر البشرية من معرفة ما إذا كان انتهاكاً قد ارتكب بحق كل خسارة بشرية وقت الإبلاغ والذي يتم في الوقت الفعلي. فمسجلو الخسائر البشرية يواصلون عادة التحقيقات بشكل نموذجي على مدى فترة زمنية بعد وقوع الأحداث. وهذا بدوره قد يؤدي إلى تغييرات في البيانات لتعكس المعلومات الجديدة التي تم التوصل إليها.

ج. استحداث نظام قوي

1. وضع معايير مشتركة للرصد والتحقق

بعد استعراض الإطار القانوني وتحديد نطاق النظام وفئات المعلومات التي سيتم استخدامها، يتعين اعتماد الأدوات المنهجية التالية:

أنواع المصادر وأساليب جمع المعلومات

تحتاج كل حالة استعراضاً لأنواع المصادر المتاحة وأساليب جمع المعلومات التي يمكن استخدامها.

وتعد الخطوة الأولى والأكثر أهمية في هذه العملية هي إجراء تقييم مخاطر (أ) للسياق و(ب) لكل من الجهات المخاطبة المحتملة. ولا بد أن يبين هذا التقييم المخاطر المحتملة على الأشخاص المتعاونين في تسجيل الخسائر البشرية أو المتعاونين بشكل مباشر مع مسجل الخسائر البشرية. ويجب أن يتم الاسترشاد بالنتائج التي توصل إليها التقييم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتعامل مع هؤلاء الأشخاص (على سبيل المثال، أشخاص في مناطق جغرافية معينة، أو مجموعات معينة من الأشخاص أو أفراد بعينهم). ويجب أن يساعد تقييم المخاطر كذلك في تحديد كيفية التعامل مع هؤلاء الأشخاص، بما في ذلك – إذا كان ذلك ذي صلة – اختيار تقنيات المعلومات والاتصالات المفضلة للتواصل وإجراء المقابلات و/أو إرسال أو تلقي المعلومات المستندية أو الرقمية أو غيرها من المعلومات.

وقد تشمل المصادر الضحايا والشهود (بما في ذلك الأطقم الطبية) وأعضاء الحكومة أو الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وقادة المجتمع وأفراد من عموم الناس والأشخاص الذين يقومون بتسجيل الخسائر البشرية أنفسهم. كما يمكن الحصول على المعلومات ذات الصلة من المصادر الرقمية (كمقاطع الفيديو والصور) والمصادر المستندية (كسجلات القطاع الطبي والشرطة والقضاء والوثائق العسكرية الرسمية) والمصدر المفتوحة (كالمعلومات المتوفرة على شبكة الإنترنت والتقارير العامة). بالإضافة إلى ذلك، قد توفر صور الأقمار الصناعية معلومات سياقية و/أو زمنية مهمة في حالات معينة.

ولا بد من تقييم مصداقية وموثوقية المصادر في كل مرة. وكجزء من هذا التقييم، يجب على مسجل الخسائر البشرية معرفة أصل المعلومات وكيف حصلت عليها الجهة المخاطبة، ومحاولة فهم أهداف ودوافع الشخص الذي يقدم المعلومات. وستساعد هذه المعلومات أيضاً في تحديد ما إذا كانت المصادر المختلفة التي تم جمع المعلومات منها تتمتع بمعرفة مستقلة بالحادثة. ويجب أن يكون مسجل الخسائر البشرية على دراية بأي تحيز محتمل في المصدر وأن يعوض عنه بتنويع المصادر قدر الإمكان لكل حادثة (على سبيل المثال، مصادر من خلفيات سياسية أو عرقية أو دينية أو مهنية مختلفة). وبشكل عام، يجب أن يستمر مسجلو الخسائر البشرية بتوسيع شبكات مصادرهم لتمكينهم من طلب المساعدة من مجموعة متنوعة وتمثيلية من المصادر لجمع المعلومات والتحقق منها.

من المهم للغاية في كل حالة إجراء تقييم لكل مصدر للتأكد من موثوقيته ومصداقيته ولكل معلومة للتأكد من أهميتها وصحتها.[23]

يتعين على مسجلي الخسائر البشرية توسيع وتنويع شبكات المصادر الخاصة بهم باستمرار للتعويض عن أي تحيز في المعلومات وضمان طابعها التمثيلي.

عندما يكون ذلك ملائماً، يجب الحصول على إذن من المصادر لمشاركة المعلومات مع الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك المعلومات المستخدمة في الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة (على سبيل المثال، المؤشر 2.1.16. بشأن الوفيات ذات الصلة بالنزاعات، أو المؤشر 1.1.16. بشأن العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان).

[23] انظر الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "جمع المعلومات السياقية"، الفصل السابع من دليل التدريب على رصد حقوق الإنسان (HR/P/PT/7/Rev.1، www.ohchr.org/Documents/Publications/Chapter07-24pp.pdf).

معيار التحقق[24]

يجب أن تعتمد المعلومات على عدة مصادر مستقلة في جميع الحالات، وبغض النظر عن الأساليب المستخدمة في جمعها. فالهدف هو التأكد من أن المعلومات التي تم جمعها تساهم في إجراء تحليلات جيدة وتبني استراتيجيات سليمة وإجراءات فعالة.

وبشكل عام، يجب أن يهدف مسجلو الخسائر البشرية إلى تثبيت صحة أي معلومة من خلال الحصول على معلومات متطابقة من مصدرين آخرين مستقلين وموثوقين. وتسليماً بأن ذلك ليس ممكناً في جميع الأوقات، ربما تحتاج المعلومات الواردة من مصدر أولي موثوق إلى تثبيت صحتها من مصدر واحد آخر مستقل وموثوق، والذي قد يشمل الملاحظات المباشرة لمسجل الخسائر البشرية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يشكل تقييم مسجل الخسائر البشرية لموثوقية المصدر معاينته للإصابات التي تتسق مع الرواية وملاحظاته المكتوبة عنها إثباتاً لصحتها. وفي حالات استثنائية، قد يكون من الممكن التحقق من المعلومات من خلال تقييم التفاصيل في رواية الضحية أو شاهد العيان، والتأكد من أنها متوافقة مع ما هو معروف عموماً عن الحادثة (على سبيل المثال، المنطقة التي وقعت فيها الحادثة أو الجناة أو الأسلوب المستخدم) وتحديد ما إذا كانت الحادثة تكشف عن نمط يتسق مع حوادث أخرى مماثلة.

من المهم أن توفر كل جهة تقوم بتسجيل الخسائر البشرية المزيد من الإرشادات المحددة حسب السياق للموظفين حول تطبيق معيار التحقق.

في البيئات التي تتسم بالاستقطاب، والتي يتم فيها على الأرجح تسجيل الخسائر البشرية، قد تبرز الحاجة لإدراج شرط الحصول على العديد من المصادر المستقلة لتقليل احتمالية التحيز في عملية الإبلاغ (على سبيل المثال، التحقق من الضحية وضابط الشرطة والموظف الطبي).

الحد الأدنى من البيانات

لدى تسجيل الخسارة البشرية، قد يتوفر قدر قليل جداً من المعلومات عن الفرد أو الظروف التي أصيب أو قُتل فيها. لكن مع مرور الوقت، من المتوقع أن يتمكن مسجلو الخسائر البشرية من الحصول على المزيد من المعلومات والتحقق منها.

[24] انظر الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق المعنية بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني: توجيهات وممارسات (HR/PUB/14/7)، 2015، الصفحات 59-60 للحصول على شرح لعملية التقييم وتحليل المعلومات (www.ohchr.org/Documents/Publications/CoI_Guidance_and_Practice_AR.pdf).

وفي جميع السياقات والظروف، يتوجب على مسجلي الخسائر البشرية السعي إلى جمع البيانات الأساسية التالية والتحقق منها:

أ. مكان الحادثة

ب. تاريخ الحادثة

ج. نوع الحادثة (على سبيل المثال، هل هو عمل إجرامي بحت قد لا يقع ضمن مهمة مسجل الخسائر البشرية أو نطاق عملية تسجيل الخسائر البشرية؟)

د. عدد القتلى أو الجرحى

هـ. سبب الوفاة أو الإصابة (على سبيل المثال، استخدام سلاح)

و. وضع الضحايا في سياقات القانون الدولي الإنساني

ز. الجاني المزعوم

ح. بالإضافة إلى:

- في الأوضاع المتدهورة أو الأزمات، من المتوقع أن يكون مسجل الخسائر البشرية قادراً على تحديد من قام بالفعل وبحق من ومتى وأين ولماذا وكيف تم ذلك، وما إذا كان هذا الفعل يشكل انتهاكاً.[25]
- في سياقات النزاعات المسلحة حيث ينطبق القانون الدولي الإنساني أيضاً، فإن "الحد الأدنى من البيانات المطلوبة" يمليه بشكل رئيسي نطاق عملية تسجيل الخسائر البشرية. فعلى سبيل المثال، في الحالة "س"، يكون نطاق عملية تسجيل الخسائر البشرية هو "عدد المدنيين الذين قتلوا أو أصيبوا في أعمال العنف المرتبطة بالنزاع". وبالتالي، يجب أن تتضمن متطلبات الحد الأدنى من البيانات معلومات عن (1) موقع الحادثة في الحالة "س"، (2) وإثبات الصلة بالنزاع، (3) واستخدام العنف، (4) ووضع الفرد كمدني، (5) وعدد المدنيين القتلى، و(6) عدد المدنيين المصابين.

[25] انظر الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "إجراء المقابلات"، الفصل الحادي عشر من دليل التدريب على رصد حقوق الإنسان (www.ohchr.org/Documents/Publications/Chapter11-MHRM.pdf، HR/P/PT/7/Rev.1).

UNSMIL Photo

بما أن تسجيل الخسائر البشرية عبارة عن عملية، فإن المعلومات قد تظهر مع مرور الوقت. ولذلك لا بد من تسجيل أي معلومة يتم الحصول عليها.

وإلى أبعد حد ممكن، يجب أن يشمل الحد الأدنى لتصنيف البيانات ما يلي:

أ. الجنس (رجل، امرأة، غير معروف)؛

ب. العمر (بالغ، طفل،[26] غير معروف)؛

ج. صحفي، نقابي، مدافع عن حقوق الإنسان،[27] موظف رعاية صحية،[28] متعدد (أي العديد من هذه الوظائف)، غير ذلك (ليس أي منها)، غير محدد؛

د. سبب الوفاة أو الإصابة؛[29]

هـ. وضع الضحية في سياقات القانون الدولي الإنساني.

وقد يتم إدراج الحد الأدنى من البيانات المصنفة الأخرى استناداً إلى خصائص كل سياق وللوفاء بمتطلبات الإبلاغ الأخرى.[30]

تسمية الخسائر البشرية

ليس بالضرورة أن يتم تحديد الخسارة البشرية بالاسم بصورة منتظمة ضمن "الحد الأدنى من البيانات"، على الرغم من أنه من المتوقع أن يتم بذل كل الجهود الممكنة لجمع هذه المعلومات في جميع الحالات. ففي سياقات معينة، قد تستخدم أسماء القتلى أو المصابين كوسيلة وحيدة لحل مشكلة تضارب المعلومات لتجنب تكرار التسجيل أو العد. كما قد يكون الغرض من جمع هذه البيانات تزويد آليات المساءلة بالمعلومات أو تنفيذ برامج الانتصاف وجبر الضرر.

---

[26] "يعني الطفل أي إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر"، انظر المادة 1، اتفاقية حقوق الطفل (www.ohchr.org/ar/professionalinterest/pages/crc.aspx).

[27] يضم الهدف 10.16. من أهداف التنمية المستدامة مؤشراً حول: "عدد ما تم التحقق منه من حالات القتل والاختطاف والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب التي تعرض لها الصحفيون والعاملون المرتبطون بالوسط الإعلامي والنقابيون والمدافعون عن حقوق الإنسان خلال الإثني عشر شهراً الماضية". ولأغراض هذا المؤشر، تم إدراج التعاريف التالية: أ) المدافع عن حقوق الإنسان: "كل شخص يمارس حقه، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، في الدعوة والسعي إلى حماية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك الصحفيون والنقابيون". ب) الصحفي: "كل من يراقب ويصف ما يجري ويوثق ويحلل الأحداث والبيانات والسياسات، وأي مقترحات قد يكون لها تأثير على المجتمع، وذلك بغرض تسجيل هذه المعلومات بطريقة منهجية وجمع الوقائع والتحليلات لإعلام فئات معينة من المجتمع أو المجتمع برمته، وغيره ممن يتقاسمون الوظائف الصحفية، بما في ذلك جميع العاملين في وسائط الإعلام وموظفو الدعم، وكذلك العاملون في وسائط الإعلام المجتمعية الذين تطلق عليهم تسمية "الصحفيون المواطنون" عندما يضطلعون بهذا الدور مؤقتاً، والمراسلون والمحللون المحترفون والمتفرغون فضلاً عن أصحاب المدونات الإلكترونية وغيرهم ممن يشاركون في أشكال النشر الذاتي المطبوع أو على شبكة الإنترنت أو في مواضع أخرى"؛ ج) النقابي: "كل شخص يمارس حقه في إنشاء نقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه. والنقابة العمالية هي جمعية للعمال يتم تنظيمها لحماية مصالحهم المشتركة وتعزيزها". (https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-16-10-01.docx).

[28] طلب قرار مجلس الأمن رقم 2286 (2016) أن يتناول الأمين العام في التقارير ذات الصلة التي يعدها ما يمارس من أعمال عنف محددة ضد العاملين في المجال الطبي والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين يزاولون حصرياً مهام طبية، ووسائل نقلهم ومعداتهم، والمستشفيات وسائر المرافق الطبية. تُعرِّف منظمة الصحة العالمية موظفي الرعاية الصحية على أنهم "أي شخص يساهم في تقديم الخدمات الصحية العلاجية أو الوقائية، مع أو سواء حصل على تدريب في المجال الطبي أو المساعدة الطبية (أي كل من مقدمي الرعاية الصحية الذين يقدمون الرعاية الصحية مباشرة للمرضى والموظفين المساعدين الذين يقدمون الدعم لهذه الخدمات)" (https://undocs.org/ar/S/RES/2286(2016)).

[29] لأغراض مؤشر أهداف التنمية المستدامة بشأن الوفيات المرتبطة بالنزاعات (16.1.1.)، فإن تصنيف سبب الوفاة يتم كالآتي: الأسلحة الثقيلة والذخائر المتفجرة؛ ألغام متفجرة وذخائر غير منفجرة؛ الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ أسلحة حارقة؛ أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو إشعاعية أو نووية؛ أسلحة كهرومغناطيسية؛ أسلحة أقل فتكاً؛ الحرمان من الوصول أو تدمير الأعيان التي لا غنى عنها للبقاء على قيد الحياة؛ الحوادث المتعلقة بالنزاع؛ استخدام أشياء ووسائل أخرى؛ وغير معروف. وينبغي الإشارة إلى أنه في حالات معينة قد تؤدي الإصابة إلى الوفاة بسبب مسائل تتعلق بالوصول إلى الخدمات الصحية المتوفرة. ويمكن لهذه المعلومات المساهمة في رصد الحق في الصحة.

[30] بالإضافة إلى هذه الفئات، يدعو مؤشر أهداف التنمية المستدامة بشأن الوفيات المرتبطة بالنزاعات إلى تصنيف الجناة المزعومين حسب الكيان والفرد وغير معروف.

على سبيل المثال، تمثلت المنهجية المتبعة في تسجيل الخسائر البشرية في سوريا في إدراج حوادث القتل التي تم تحديدها بالكامل فقط وذلك من خلال تسجيل تاريخ ومكان الوفاة والاسم الأول واسم العائلة واسم الأب لكل ضحية. وقد تم استخدام اسم الأب للتمييز بين الأشخاص الذين يحملون نفس الاسم الأول واسم العائلة.

وفي سياقات أخرى، لاسيما في حالات النزاع المسلح، قد يكون من غير الممكن ببساطة تحديد هوية كل فرد بالاسم لدى حدوث الوفاة. غير أن استبعاد الأفراد مجهولي الهوية من سجل الخسائر البشرية قد يشوه الأرقام و/أو الصورة التي تعكسها (على سبيل المثال، بسبب شيوع مثل هذه الحالات، فإنه غالباً ما يكون الأشخاص مجهولي الهوية من النساء والأطفال). وقد لا يتيسر التحقق من هوية الفرد إلا في مرحلة لاحقة (على سبيل المثال، استناداً إلى قائمة الأشخاص المفقودين أو تحديد هوية الجثث التي تم العثور عليها في مقبرة جماعية بالاستعانة بالطب الشرعي).

✓ **ينبغي بذل كل جهد ممكن لجمع أسماء الضحايا في جميع الحالات.**

✓ **يوصى بشكل عام أن يقوم مسجل الخسائر البشرية بتسجيل الأفراد غير معروفي الهوية وإدراج المعلومات التي تم التحقق منها حول هذه الحالات في الأرقام والتحليلات المتعلقة بالخسائر البشرية.**

الحد الأدنى من البيانات مقابل البيانات المستصوبة

من المهم التمييز بشكل واضح بين المعلومات المطلوبة والغرض من جمعها من جهة والمعلومات المستصوبة من جهة أخرى:

أ. يعد الحد الأدنى من البيانات – المذكور أعلاه – مطلوباً حتى يتم إدراج المعلومات التي تم التحقق منها في العد الكمي للخسائر البشرية.

ب. تهدف البيانات المستصوبة بشكل رئيسي إلى ما يلي:

- تسهيل استخدام البيانات من قبل الآخرين، بعد الحصول على الموافقة المستنيرة وضمان السرية عند الاقتضاء (على سبيل المثال، إدراج الموقع الجغرافي لكل حادثة من أجل إعداد الوسائل البصرية لاستخدامها في جهود المناصرة وكسب التأييد)؛
- تعميق التحليل النوعي (على سبيل المثال، توقيت الهجمات، والأهداف، وما إلى ذلك)؛ و/أو
- إتاحة الفرصة للقيام بالمناصرة الموجهة بصورة أكبر (على سبيل المثال، إسناد المسؤولية، والأساليب الأساسية التي تستخدمها كل جهة فاعلة).

✓ **يحتل التمييز بين الحد الأدنى من البيانات والبيانات المستصوبة حول الخسائر البشرية أهمية خاصة عندما لا تتوفر المعلومات المفصلة والموثقة عن كل خسارة بشرية بسهولة أو عندما تكون أعداد الخسائر البشرية مرتفعة لدرجة لا تسمح لمسجل الخسائر البشرية بتسجيل كمية كبيرة من المعلومات الإضافية في الوقت الفعلي.**

✓ **حيثما يتسنى ذلك، لا بد أيضاً من استخدام الحد الأدنى من البيانات لدعم جهود المناصرة التي تستخدم وسائل أخرى، كمجموعة أو قطاع الحماية، أو أفرقة العمل القطرية بشأن القضايا المواضيعية مثل قتل الأطفال وتشويههم لتزويد آلية الرصد والإبلاغ بالمعلومات.**[31]

[31] في عام 2005، أنشأ مجلس الأمن آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الخطيرة المرتكبة بحق الأطفال في النزاعات المسلحة (قرار مجلس الأمن رقم 1612 (2005)) (www.undocs.org/ar/S/RES/1612(2005)).

يتطلب مبدأ "عدم إلحاق الضرر" من الجهات التي تضطلع بتسجيل الخسائر البشرية النظر في التأثير الذي قد يسببه جمع بيانات محددة والكشف عنها. ففي بعض الحالات على سبيل المثال، قد يؤدي تصنيف البيانات حسب العرق أو الدين إلى تفاقم حالة متوترة أصلاً أو إلحاق المزيد من الأذى بمجموعة أو مجتمع معين. ولا بد أن يأخذ مسجل الخسائر البشرية بالاعتبار المخاطر التي تكتنف كل خطوة من خطوات جمع المعلومات والتصدي لها، كما ينبغي التخفيف من أي عواقب سلبية محتملة.[32]

يتطلب مبدأ "عدم إلحاق الضرر" ومبدأ السرية التأكد من الحماية الصارمة للبيانات وتوفير الضمانات اللازمة لذلك. كما يجب وضع إجراءات رسمية لتغطية جميع مراحل عملية إدارة البيانات والمعلومات، بدءً بعملية الجمع وانتهاءً بالتخزين. ولا بد أن يشمل ذلك استخدام أداة آمنة لإدارة المعلومات وتنظيم الوصول إليها.[33]

تخزين البيانات

ينبغي النظر منذ البداية إلى نوع أداة إدارة المعلومات والحد الأدنى من الخصائص اللازمة لتسجيل الخسائر البشرية. ويجب أن يشمل ذلك الجوانب المتعلقة بأمن المعلومات مع مرور الوقت، بما في ذلك الحالات التي قد يضطر فيها مسجل الخسائر البشرية إلى الانتقال بشكل مفاجئ. ويجب أن تسمح أداة إدارة المعلومات بتخزين جميع المعلومات ذات الصلة بالفرد والحادثة. كما يجب أن تسهّل عملية تحليل المعلومات، بما في ذلك السماح بالتصنيف التفصيلي للمعلومات وتبويبها. على سبيل المثال، تيسّر قاعدة البيانات الخاصة بقضايا حقوق الإنسان التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التخزين الآمن للمعلومات حول كل خسارة بشرية وحادثة ومصدر مرتبطين بها. ويسهل تصنيف البيانات، جنباً إلى جنب مع السمات الإحصائية والجغرافية والبصرية، إنتاج الخرائط والرسوم البيانية التي تعزز التحليلات. كما تعمل قاعدة البيانات أيضاً كأداة لإدارة الحالات، مما يساعد على دمج المزيد من المعلومات حالما تصبح متاحة، بما في ذلك البيانات الواردة من الجهات الفاعلة ذات الصلة التي تتحمل المسؤولية عن الحوادث أو المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال أنشطة حل النزاع ورصد تطورات إحدى القضايا كالوصول إلى الآليات القضائية أو عمليات جبر الضرر. كما يتم إدراج مستويات الموافقة المستنيرة وما إذا تمت مشاركة المعلومات ومتى تم ذلك ومع أي جهة.

[32] انظر الفصل 6، "إدارة البيانات والمعلومات من أجل الحصول على نتائج في مجال الحماية" من المنشور الصادر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعنوان المعايير المهنية لأنشطة الحماية، الطبعة الثالثة، 2018 (https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/icrc-002-0999-ara.pdf).

[33] المرجع نفسه.

على أقل تقدير، لا بد أن تسمح أدوات إدارة المعلومات المستخدمة بتمييز البيانات وتصنيفها.

أ. الحادثة: المكان والتاريخ والنوع وعدد القتلى أو الجرحى (حيثما ينطبق ذلك)

ب. الخسائر البشرية: بيانات محددة للهوية الشخصية، الجنس، العمر أو مجهول، سبب الوفاة أو الإصابة (على سبيل المثال، استخدام السلاح)؛ وضع الضحية وفقاً لسياقات القانون الدولي الإنساني

ج. الجاني المزعوم: فرد أو كيان أو مجموعة شاملة (حيثما ينطبق ذلك) أو غير محدد الهوية

د. إطار القانون الدولي المنطبق: انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني

هـ. المصادر ومستوى التحقق

و. الموافقة المستنيرة

ز. بالإضافة إلى فئات أخرى من البيانات المصنفة حسب السياق والمعلومات المتاحة.

معيار الإثبات

يجب على مسجلي الخسائر البشرية وضع معيار إثبات يقيّمون على أساسه المعلومات التي تم التحقق منها. ولا بد من وضع إرشادات داخلية تشرح كيفية تطبيق معيار الإثبات هذا. كما يجب أن تشير التقارير أو الوثائق العامة بوضوح إلى معيار الإثبات المستخدم. ولأغراض الأمم المتحدة، فإن المعيار المفضل للإثبات في مسألة **تسجيل الخسائر البشرية** هو **"وجود أسباب معقولة للاعتقاد"**، أي أنه يجب أن تكون هناك "أسباب معقولة للاعتقاد بأن "س" عدد من الأشخاص قتلوا و"ص" عدد من الأشخاص أصيبوا في الموقع "م" بتاريخ "ت" في حادثة مرتبطة بتدهور حالة حقوق الإنسان أو في نزاع مسلح"[34] (حسب مقتضى الحال).

[34] انظر الأمم المتحدة، المفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، من المسؤول؟ إسناد المسؤولية الفردية عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق وغيرها من التحقيقات التابعة للأمم المتحدة 2018، (HR/PUB/18/3)، صفحة 37 www.ohchr.org/Documents/Publications/AttributingIndividualResponsibility_AR.pdf، وأيضاً الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق الدولية المعنية بانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني: توجيهات وممارسات (2015 ، HR/PUB/14/7)، صفحة 62 حول معيار إثبات "أسباب معقولة للاعتقاد" (www.ohchr.org/Documents/Publications/CoI_Guidance_and_Practice_AR.pdf).

يجب أن يحدد مسجلو الخسائر البشرية بوضوح معيار الإثبات المستخدم.

2. زيادة فاعلية الحماية *الفورية* إلى الحد الأمثل

كلما كان ذلك ممكناً، يجب استخدام البيانات أو المعلومات المتعلقة بالخسائر البشرية، من بين أهداف أخرى، للتأثير بشكل فوري على الحماية، على سبيل المثال، من خلال تنبيه المنظمات ذات الصلة إلى الاحتياجات المحتملة، والإحالة إلى هذه المنظمات، والمناصرة لاتخاذ تدابير لحماية المدنيين، وما إلى ذلك. وتبعاً للطرائق التي تم وضعها ورهناً بالموافقة المستنيرة ومقتضيات السرية حيثما ينطبق ذلك، قد يتبادل مسجلو الخسائر البشرية المعلومات حول حوادث أو خسائر بشرية محددة بصورة مخصصة أو بوتيرة أكثر انتظاماً.[35]

د. الحث على التغيير

لتسجيل الخسائر البشرية أغراض مختلفة ذات أهداف فورية أو قصيرة أو طويلة الأجل. وعندما يهدف تسجيل الخسائر البشرية إلى إحداث تأثير فوري في مجال الحماية، فإن على مسجل الخسائر البشرية وضع استراتيجية واضحة لأنشطة المناصرة.

1. أنشطة المناصرة في مرحلة البداية

عندما يتخذ مسجل الخسائر البشرية القرار بإنشاء نظام تسجيل، ربما يقرر أيضاً إبلاغ جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة عن نيته بشكل واضح. ومن المرجح أن تتضمن الجهات المستهدفة لهذا الغرض الأطراف الفاعلة الحكومية والأطراف الفاعلة غير الحكومية ذات الصلة بالأزمة أو النزاع المسلح (على سبيل المثال، القوات العسكرية الدولية) والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني. وقد تساعد هذه المعلومات في:

- توسيع شبكات المصادر؛
- جعل الجناة المزعومين يدركون بأن أفعالهم تخضع للمراقبة وقد تخرج للعلن؛
- الحصول على الدعم (على الأقل من حيث المبدأ) للعمل الذي يتم إنجازه وربما لجهود المناصرة التي ستستند إلى بيانات الخسائر البشرية.

2. جهود المناصرة بشأن النتائج[36]

يوصى بنشر البيانات أو التحليلات التي تستند إلى تسجيل الخسائر البشرية بشكل منتظم[37] كإحدى الإجراءات المتبعة للمناصرة وكسب التأييد. ووفقاً للبيئة والترتيبات الأخرى ذات الصلة بالسياق، قد تقرر الجهات التي تقوم بتسجيل الخسائر البشرية نشر المعلومات بنفسها أو مشاركتها مع الشركاء والمنظمات التي ستقوم بذلك بالنيابة عنها.[38] قد

[35] يتم الإبلاغ عن مؤشر أهداف التنمية المستدامة بشأن الوفيات المرتبطة بالنزاعات سنويًا، وهو يغطي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر من السنة السابقة.

[36] انظر من بين جملة مراجع، منشورات الأمم المتحدة، التقارير العلنية بشأن حقوق الإنسان التي تصدر عن عمليات الأمم المتحدة للسلام: الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتحديات (PK/G/2017)، إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (http://repository.un.org/handle/11176/400896).

[37] انظر الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "تقديم التقارير في مجال حقوق الإنسان"، الفصل الثالث عشر من دليل التدريب على رصد حقوق الإنسان (HR/P/PT/7/Rev.1، www.ohchr.org/Documents/Publications/Chapter13-MHRM.pdf).

[38] في الحالات التي تنطوي على احتمال مشاركة المعلومات مع جهات فاعلة أخرى، يتحمل مسجل الخسائر البشرية مسؤولية ضمان حصوله على الموافقة اللازمة من المصادر والضحايا وأن يتخذ الخطوات المناسبة للحفاظ على سرية المصادر وحماية المعلومات حسب الحاجة قبل المشاركة وخلالها. حتى في حال منح الموافقة، يجب على مسجل الخسائر البشرية تقييم المخاطر المحيطة بالمصادر والضحايا في كل مرة ينظر فيها في مشاركة المعلومات. وبناءً على تقييم المخاطر هذا، قد يقرر مسجل الخسائر البشرية عدم مشاركة المعلومات على الرغم من حصوله على الموافقة.

تشمل هذه الجهات على سبيل المثال منظمات المجتمع المدني الأخرى، والجهات الفاعلة في الأمم المتحدة والسلطات الوطنية، بالإضافة إلى الآليات والمؤسسات الإقليمية والدولية.

وقد يتطلب الإبلاغ عن الخسائر البشرية استعراضاً للإرشادات ونماذج لإعداد التقارير الداخلية وغيرها بهدف تحديد ما يلي:

- الوتيرة (على سبيل المثال، بشكل منتظم أو مخصص أو لإرشاد أو توفير المعلومات لمسارات العمل الأخرى)؛
- المحتوى (على سبيل المثال، إدراج الحوادث المعروفة و/أو الاقتباسات و/أو الصور؛ إدراج تحليل متعمق للاتجاهات والأنماط أو التركيز المواضيعي أو المزيد من البيانات الرفيعة المستوى)؛
- الصيغة (على سبيل المثال، تصنيف البيانات، واستخدام عناوين محددة لتسهيل تحليل المعلومات).

بالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك حاجة إلى إنشاء قنوات اتصال جديدة (على سبيل المثال، لضمان استخدام المعلومات الأولية المتعلقة بالحوادث التي تنطوي على خسائر بشرية في الإنذار المبكر والحث على اتخاذ تدابير الوقاية والاستجابة).

يجب أن تصف التقارير على أقل تقدير المنهجية التي تم تطبيقها وأن تقوم بتحديد النطاق وتعريف المصطلحات المستخدمة. كما يجب أن تتضمن محاذير، كلما دعت الحاجة، للتأكد من أن الإبلاغ يعكس بدقة المعلومات التي تم جمعها. وفي حال تم إدراج توصيات، يجب أن تكون محددة الأهداف قدر المستطاع وأن يتم رصد تنفيذها لقياس الأثر الذي يتم تحقيقه بين التقرير والآخر.

يجب أن تتضمن المعلومات التي يتم نشرها تحديداً واضحاً للمنهجية وتعريفاً للمصطلحات المستخدمة. وإلى أقصى حد ممكن، لا بد أيضاً من شرح نقاط القوة والضعف في البيانات.

بشكل عام، يجب أن يسعى مسجل الخسائر البشرية إلى توفير معلومات يمكن استخدامها بالطريقة التي تم عرضها ومن قبل مجموعة من الجهات الفاعلة لأهداف تتضمن قياس التغيير مع مرور الوقت، والتفاعل الفوري والإسهام في العمليات وتوجيه السياسات. وقد يشكل ذلك تحدياً بشكل خاص في المرحلة الأولى لإنشاء نظام تسجيل الخسائر البشرية، التي تستدعي الموازنة بين الاهتمام المتزايد بالمعلومات المتعلقة بالخسائر البشرية من جهة والحاجة إلى منهجية راسخة ومتينة تستعين بشبكة قوية من المصادر الموثوقة من جهة أخرى.

حيثما يكون ممكناً وملائماً، ينبغي تصنيف[39] البيانات وعرضها باستخدام التقنيات البصرية (كالخرائط والرسوم البيانية والمخططات الدائرية، وما إلى ذلك) جنباً إلى جنب مع التحليلات والحوادث المعروفة وذلك من أجل ضمان الفهم الدقيق للأنماط والاتجاهات وتعميق الفهم للخسائر البشرية الذي يتجاوز الإحصائيات.

[39] في جميع الحالات، يتعين مراعاة التأثير المحتمل لتصنيف البيانات وفق معايير معينة. على سبيل المثال، قد يؤدي نشر بيانات عن الخسائر البشرية تم تصنيفها حسب العرق إلى تفاقم التوترات العرقية و/أو قد تكون مؤشراً على حدوث جريمة دولية. ويجب أن يكون المبدأ المتبع هو "عدم إلحاق الضرر".

مقتطف من تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق/مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن حماية المدنيين في سياق عمليات نينوى واستعادة مدينة الموصل، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2016 إلى 10 تموز/يوليه 2017

بادرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بحملة مدافعة بشكل منتظم مع أصحاب العلاقة المحليين والدوليين بخصوص حماية المدنيين واحترام مبادئ القانون الدولي الإنساني، وعلى وجه الخصوص المبادئ الخاصة بالتمييز والتناسب، واتخاذ كافة الإجراءات الوقائية ضد الهجمات وتأثيراتها. إنّ حملة المدافعة هذه قد أُشرِكَ فيها القادة العسكريون والمسؤولون الحكوميون الكبار وكذلك قادة الوحدات العسكرية العاملين على مستوى العمليات.

ما زال ضمان المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات على صعيد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وخصوصاً تلك الانتهاكات التي ترقى الى مستوى الجرائم الدولية والتي زُعِمَ أنّها أُرتُكِبَت في خِضمّ النزاع المسلّح المستمر بغض النظر عن زمان ومكان وهويّة مرتكبيها، يُشكّل تحدياً كبيراً. إنّ المحاكم العراقية في الوقت الحاضر ليس لديها ولاية قضائية على الجرائم الدولية المرتكبة في العراق. علاوةً على ذلك، فإنّ العراق ليس عضواً في نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية ولم يقبل الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية التي نصّت عليها المادة 12(3) لنظامها الأساسي. تدرس حكومة العراق إنشاء آليات وطنية ودولية لمعالجة الجرائم التي ارتكبها داعش.

هـ. قياس التقدم المحرز

أياً كان السياق، يجب على مسجل الخسائر البشرية أن يستعرض بانتظام التقدم المحرز نحو تحقيق التأثير المنشود من تسجيل الخسائر البشرية على حماية حقوق الإنسان.

يساعد قياس تأثير الجهود المبذولة في تسجيل الخسائر البشرية واستراتيجية المناصرة المعتمدة في إعادة تحديد الأنشطة وتعديل الاستراتيجيات والتأكد من ترتيب الأولويات واستخدام أساليب الرصد الملائمة. كما أنه يسهل استعراض "تكلفة الفرصة البديلة" لتسجيل الخسائر البشرية بدلاً من تخصيص الموارد لأولويات الرصد الأخرى ذات الهدف المماثل والمتمثل في حماية حقوق الإنسان.

ومن المسائل الرئيسية التي يجب على الجهة التي تقوم بتسجيل الخسائر البشرية أخذها في الاعتبار ما يلي:

1. هل لا يزال تسجيل الخسائر البشرية ملائماً وممكناً وهل لا تزال الجهة التي تقوم به في وضع جيد يؤهلها للقيام بهذا العمل؟ بمعنى آخر، هل تغير السياق (على سبيل المثال، انتهاء الأزمة أو النزاع)؟ وما هي الآثار (المحتملة) على الجهة التي تسجل الخسائر البشرية (على سبيل المثال، انسحاب الموظفين من مناطق معينة) التي قد تستدعي القيام بتغييرات في عملية جمع المعلومات؟
2. هل تفوق النتائج الإيجابية المحتملة لتسجيل الخسائر البشرية تأثيره السلبي المحتمل على المصادر، بما في ذلك الأشخاص المتعاونون والمجتمعات والمؤسسات؟ هل يتطلب ذلك إعادة تقييم لأهمية تسجيل الخسائر البشرية أو الطريقة التي يتم بها العمل؟
3. هل هناك تأثير لتسجيل الخسائر البشرية على الجهات الفاعلة ذات الصلة؟ هل يحقق تسجيل الخسائر البشرية (أو لا يحقق) أي نتائج أو نجاحات ملموسة، ولماذا يحقق، أو لماذا لا (على سبيل المثال، تغيير في أساليب العمليات بسبب تسجيل الخسائر البشرية)؟ وما هي الآثار (المحتملة) على أنشطة تسجيل الخسائر البشرية (على سبيل المثال، إصدار المزيد من البيانات بشكل منتظم والمشاركة في أنشطة فض النزاعات)؟

ثامناً. الخلاصة

يعتبر تسجيل الخسائر البشرية أحد الأدوات المتاحة للرصد في مجال حقوق الإنسان. ويمكن القيام بتسجيل الخسائر البشرية في مجموعة من السياقات، فهو يخدم أغراضاً متعددة ويتم استخدامه من قبل مجموعة من الجهات الفاعلة ويعد مؤشراً قوياً على حدوث التغيير في الموقف وسلوك الجهات الفاعلة المسؤولة. ويمكن أن يتم تسجيل الخسائر البشرية من قبل فرد على المستوى المحلي، على سبيل المثال من أجل الاعتراف بحقوق الفرد المعني والأسر المعنية وكرامتهم أو على نطاق أوسع بكثير من قبل فرق كاملة تتولى جمع البيانات ومراجعتها لخدمة أهداف متعددة. ويمكن أن يتم ذلك بناءً على الوثائق أو شبكات المصادر أو تحديد الهويات من قبل الطب الشرعي أو مزيج من هذه الأساليب. ويمكن القيام بتسجيل الخسائر البشرية خلال حدوث أزمة أو حالة نزاع، في الوقت الفعلي أو بأثر رجعي.

يشجع هذا الدليل الإرشادي على إنشاء نظام قوي لتسجيل الخسائر البشرية لضمان الاستفادة من المعلومات التي يتم جمعها قدر الإمكان، مع الالتزام بمبادئ السرية والموافقة المستنيرة وإيلاء الاعتبار الواجب للشواغل المتعلقة بالحماية. وكثيراً ما تشكل الشبكات الميدانية والوثائق الجزء الأكبر من مصدر المعلومات التي يستند إليها في تسجيل الخسائر البشرية. في الوقت نفسه، من المرجح أن تظهر معلومات ذات الصلة بالخسائر البشرية مع مرور الوقت، وقد يتم إنشاء عمليات للمساءلة وجبر الضرر بعد فترة طويلة من وقوع الأحداث. ويعد التأكد من إمكانية دمج أنواع مختلفة من المعلومات من مصادر عديدة، والتي تم الحصول عليها على مدى فترة من الزمن، عنصراً أساسياً لنظام تسجيل الخسائر البشرية. وبالتالي لا يميز هذا الدليل الإرشادي بين الفرد الفاعل – الذي لا يعتبر نفسه حتى مسجلاً للخسائر البشرية – وبين المؤسسات الكبرى التي يعد تسجيل الخسائر البشرية مهمتها الرئيسية. ويسعى هذا الدليل الإرشادي إلى تسهيل عملية تجميع المعلومات المتاحة من خلال تحديد العناصر الأساسية اللازمة لجعل المعلومات قابلة للاستخدام. كما يولي اهتماماً كبيراً لضمان التحقق من صحة المعلومات ذات الصلة بالخسائر البشرية، وهي معلومات يتم استخدامها بصورة علنية وبالتالي يجب أن تكون موثوقة، بخلاف المعلومات الأخرى المشكوك في جودتها.

وغالباً ما يتم الخلط بين تسجيل الخسائر البشرية وأعداد الضحايا، أي البيانات الإحصائية الجامدة، إلا أن قيمة عملية تسجيل الخسائر البشرية تكمن في الممارسة العملية في قدرتها على توفير معلومات موثوقة من الناحية الكمية والنوعية. والهدف في نهاية المطاف هو إتاحة فهم دقيق ومتعمق لأماكن أو أحداث معينة وقعت في نقاط زمنية محددة، فضلاً عن التغييرات في السياق العام مع مرور الوقت. وبينما قد يكون للأرقام دور في تحفيز العمل والاستجابة، إلا أنه لا بد من التوضيح أن تسجيل الخسائر البشرية هو عملية تدور حول الضحية. فتسجيل الخسائر البشرية يضع الأفراد وعائلاتهم ومجتمعاتهم في قلب الحدث ويقيم سلوك الجهات الفاعلة المسؤولة من وجهة النظر تلك.

تاسعاً. مرفق: نموذج للإرشادات الداخلية لتسجيل الخسائر البشرية

يجب أن تتم موائمة هذا النموذج وفقاً للسياق ومراجعته بناءً على الممارسة. وينبغي الأخذ بهذا النموذج في أي نظام لتسجيل الخسائر البشرية، سواء تم إنشاؤه في منطقة دون محلية في بلد ما أو على مستوى البلد ككل أو عبر العديد من البلدان.

ويتمثل الهدف من وضع الإرشادات الداخلية لتسجيل الخسائر البشرية في ضمان تمتع جميع المشاركين في تسجيل الخسائر البشرية داخل المنظمة بفهم مشترك لطرائق ومنهجية عملية التسجيل. ويعتبر هذا الأمر بالغ الأهمية لأي جهد يتم بذله بانتظام لتسجيل الخسائر البشرية ولإنتاج واستخدام المعلومات الدقيقة والصحيحة والموثوقة حول الخسائر البشرية.

ويوصى بإطلاق فترة تجريبية يتم خلالها إنشاء نظام تسجيل الخسائر البشرية وتعديله قبل الشروع في استخدام البيانات والمعلومات. وينبغي الانتهاء من وضع الإرشادات الداخلية بحلول نهاية هذه الفترة.

أ. الإجراء

ينبغي صياغة الإرشادات الداخلية لتسجيل الخسائر البشرية وفق هذا النموذج بمجرد اتخاذ القرار ببدء التسجيل ولا بد من تعميم تلك الإرشادات بصورة منتظمة على جميع الموظفين المعنيين. كما ينبغي مقارنتها/إرفاقها بوثائق أخرى حسب الاقتضاء (كأولويات الرصد الأخرى وصحيفة وقائع حول الإطار القانوني الوطني المنطبق ولمحة عامة عن استخدام الأسلحة ومسح الجهات الفاعلة والبروتوكولات الثنائية لمشاركة المعلومات مع الشركاء وحزمة المواد الإعلامية التي تشرح طريقة استخدام أداة إدارة المعلومات ذات الصلة بتسجيل الخسائر البشرية). وينبغي الانتهاء من وضع الإرشادات الداخلية مع نهاية الفترة التجريبية، حيثما ينطبق ذلك، ومراجعتها بشكل دوري للتأكد من أنها تعكس الممارسة المتبعة في تلك الحالة.

ب. محتوى الإرشادات الداخلية

أولاً. الولاية

قم بتحديد الولاية.

ثانياً. المحتوى

صف بإيجاز الأحداث التي أدت إلى اتخاذ قرار البدء بتسجيل الخسائر البشرية.

ثالثاً. الغرض والقيمة المضافة

صف الهدف العام والغايات المحددة لتسجيل الخسائر البشرية والقيمة المضافة للقيام بذلك.

رابعاً. نطاق نظام تسجيل الخسائر البشرية

1. الإطار القانوني المطبق

حدد الأحكام المنطبقة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك أحكام قانون المعاهدات وقواعد القانون الدولي العرفي والقانون الوطني والجهات الفاعلة ذات الصلة.

2. تطبيق نظام تسجيل الخسائر البشرية

ضع معايير واضحة لما يجب إدراجه وما يجب استبعاده (على سبيل المثال، "عدد المدنيين الذين قتلوا أو أصيبوا في أعمال العنف ذات الصلة بالنزاع في البلد "س" منذ اليوم/الشهر/السنة").

خامساً. المنهجية

1. المصادر وأساليب جمع المعلومات

ب. إرشادات حول كيفية تقييم موثوقية ومصداقية المصادر والتأكد من صحة المعلومات.

ج. صف المصادر التي سيتم استخدامها (ميّز بين المصادر الأساسية للمعلومات ومصادر التحقق، ضع قائمة بالمصادر المحتملة وحدد المصادر الرئيسية).

د. عندما يكون ذلك مناسباً، حدد الشركاء وقدم تفاصيل عن الطرائق المتفق عليها لإقامة الشراكة.

هـ. استعرض الأساليب المختلفة لجمع المعلومات (وضّح الأساليب المفضلة وحدد نقاط الضعف/التحديات التي تواجه الأساليب المختلفة، حيثما يكون ذلك مناسباً) وحدد الخطوات التي يجب اتخاذها لتوسيع شبكة المصادر.

2. معيار التحقق

أ. اشرح بوضوح كيفية تقييم المصادر والمعلومات.

ب. حدد بوضوح معيار التحقق واشرح كيف يتم تطبيقه وكيف يتم التعامل مع المعلومات التي لا تفي بهذا المعيار.

ج. صف الأدوار والمسؤوليات ذات الصلة التي تكفل الوفاء بمعيار التحقق باستمرار (بما في ذلك الدور الرقابي) والخطوات الواجب اتخاذها إذا لم يتم الوفاء به (بعد) (انظر أيضاً النقطة 6 في الصفحة التالية).

3. الحد الأدنى من البيانات

أ. حدد الحد الأدنى من البيانات المطلوبة لكل حادثة (أي مكان وقوع الحادثة وتاريخ وقوعها، ونوع الحادثة، وعدد القتلى/الجرحى، وسبب الوفاة/الإصابة، ووضع الضحايا وفقاً للقانون الدولي الإنساني، والجاني المزعوم سواء كان فرداً/كياناً/فئة شاملة (حيثما ينطبق ذلك)/غير محدد؛ والمعلومات الأخرى المطلوبة وفقاً لنطاق نظام تسجيل الخسائر البشرية؛ الحد الأدنى من البيانات اللازمة لإثبات الصلة بحالة حقوق الإنسان أو النزاع المسلح).

ب. حدد الحد الأدنى من تصنيف البيانات (رجال/نساء/غير معروف، بالغ/طفل/غير معروف، صحفي/نقابي/مدافع عن حقوق الإنسان/موظف في مجال الرعاية الصحية/متعدد/غير ذلك (إذا لم يكن أي منها)/غير معروف، سبب الوفاة أو الإصابة، ووضع الضحية وفقاً لسياقات القانون الدولي الإنساني، وغير ذلك من البيانات المصنفة التي قد يتم تضمينها بناءً على السياق).

ج. صف المعلومات الإضافية المستوصب الحصول عليها ولماذا (على سبيل المثال، الهدف المقصود من الهجوم، أساليب الهجوم؛ ولتعميق التحليل، معلومات عن حملات معينة).

د. أكد على ضرورة الحصول على موافقة المصادر لكل استخدام مختلف للمعلومات التي يتم الحصول عليها.

هـ. حيثما يكون ذلك مناسباً، وفر نموذجاً للمقابلة.

4. تصنيف البيانات وتخزينها

أ. وضّح كيف سيتم تصنيف المعلومات التي سيتم جمعها وقدم مسرداً للمصطلحات التي سيتم استخدامها (على سبيل المثال، مصطلح "مدني").

ب. حدد أي افتراضات عمل قد تفيد في تصنيف الأفراد (على سبيل المثال، يصنف الأشخاص الذين يقتلون في السوق في منطقة حضرية كمدنيين ما لم تكن هناك معلومات تدل على عكس ذلك).

ج. اشترط أن يتم إدخال المعلومات بشكل منتظم في أداة إدارة المعلومات المناسبة وصف الأدوار والمسؤوليات لضبط جودة المعلومات في قاعدة البيانات.

5. معيار الإثبات المطبق

اشرح معيار الإثبات الذي سيتم تطبيقه (على سبيل المثال، "أسباب معقولة للاعتقاد").

6. تقديم التقارير واستخدام المعلومات

أ. حدد تواتر ومحتوى وشكل التقارير الداخلية والعامة – وقدم نماذج للتقارير العامة.

ب. حيثما يكون ذلك مناسباً، حدد قنوات الاتصال والعوامل التي قد تحفز التتبع السريع للمعلومات لاستخدامها عند الضرورة (على سبيل المثال، للإنذار المبكر ولاتخاذ تدابير الوقاية والاستجابة العاجلة).

ج. صف الاستخدام المزمع للمعلومات.

د. قدّم وصفاً للمنهجية المتبعة؛ بيّن المحاذير لدى عرض المعلومات.

هـ. حيثما أمكن، اربط تسجيل الخسائر البشرية بالتطورات الأوسع نطاقاً وبتحليل سياق القانون الدولي لحقوق الإنسان/القانون الدولي الإنساني.

7. قياس التقدم

أ. حدد الوسائل الكفيلة بتقييم الأثر، وحيثما يقتضي الأمر، حدد وسائل متابعة تنفيذ التوصيات.

ب. قدر الإمكان، حدد الظروف/العوامل التي قد تؤثر على نطاق تسجيل الخسائر البشرية أو على قرار وقف تسجيلها.

سادساً. المصادر

أ. صف هيكل نظام تسجيل الخسائر البشرية ونظمه الداخلية.

ب. حدد أساليب ضبط الجودة الداخلية في مختلف مراحل عملية إدارة المعلومات والأدوار والمسؤوليات ذات الصلة، بما في ذلك تلك المتعلقة بإدارة المعلومات (أدوار ومسؤوليات الفرق المختلفة فيما يتعلق بجمع المعلومات والتحقق منها وتحليلها واستخدامها وتخزينها).

حسب ما يطلبه الأمر، قدّم معلومات إضافية للموظفين لتسهيل تسجيل الخسائر البشرية. وقد يشمل ذلك:

- استعراض مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني
- استعراض الإطار القانوني الوطني (على سبيل المثال، أحكام القانون الوطني ذات الصلة بالحق في الحياة والسلامة الجسدية)
- مواد إضافية حول المنهجية المتبعة في الرصد وإجراء التحقيقات
- صحيفة وقائع حول الأسلحة
- جرد بأسماء الجهات الفاعلة.

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

Office of the United Nations
High Commissioner for
Human Rights (OHCHR)

Palais des Nations
CH 1211 Geneva 10, Switzerland
Telephone: +41 (0) 22 917 92 20
Email: ohchr-infodesk@un.org
Website: www.ohchr.org/AR